

المملكة العربية  
السعودية

2023

# التقرير الاقتصادي الربعي

الربع الأول

وزارة الاقتصاد والتخطيط  
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING



## 01

### ملخص تنفيذي

## 03

### الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

- مستجدات الاقتصاد السعودي
- الناتج المحلي الإجمالي
- الأسواق المحلية والدولية
- الاستثمار
  - تكوين رأس المال الثابت
  - الاستثمار الأجنبي المباشر
- سوق العمل
- المالية العامة
- الأداء النقدي
- الأسعار
- مؤشرات قيادية
  - مؤشر الإنتاج الصناعي
  - مؤشر مديري المشتريات
- نقاط البيع والسحوبات النقدية
- الأسهم

## 02

### الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

- أبرز مستجدات الأداء الاقتصادي لدول مجموعة العشرين
- عدم اليقين الاقتصادي
- أسواق الطاقة
- أسعار الفائدة
- مخاطر الدين العالمي



### آفاق الاقتصاد العالمي

أصبحت آفاق الاقتصاد العالمي محفوفة بأزمات ومخاطر صعبة، يتعلق بعضها باستمرار حالة عدم اليقين وسط اضطراب القطاع المالي العالمي، وارتفاع معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة، فضلاً عن تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وما صاحبها من اختناقات في إمدادات السلع والطاقة، وتبعات جائحة كوفيد-19 ومتحوراتها المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وقد أدت السياسة النقدية المتشددة التي نهجتها أغلب البنوك المركزية بهدف خفض معدلات التضخم العالمي إلى تراجع آفاق نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023م، نتيجة تدهور الأوضاع المالية للعديد من البلدان، وهو ما سيؤدي إلى خفض مستويات الإنتاج إلى مستويات متدنية قريبة من الركود.

وفي ظل هذه الظروف، خفض صندوق النقد الدولي توقعات نمو الاقتصاد العالمي بمقدار 0.1 نقطة مئوية لعامي 2023م و2024م على التوالي، مقارنة بتوقعاته لشهر يناير لعام 2023م. إذ توقع الصندوق أن يتراجع النمو من 3.4% لعام 2022م إلى 2.8% لعام 2023م، قبل أن يرتفع النمو قليلاً إلى 3.0% لعام 2024م. ويعزى تراجع النمو العالمي إلى تباطؤ نمو الاقتصادات المتقدمة بشكل عام، حيث من المتوقع أن تتراجع معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من 2.7% لعام 2022م إلى 1.3% لعام 2023م.

### أداء الاقتصاد السعودي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بمعدل 3.8% في الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي. ويعكس هذا النمو الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.4% في الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي، بدعم من الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي واستمرار نمو الأنشطة النفطية بنسبة 1.4%.

## السياسات المالية والنقدية

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 1% على أساس سنوي لتصل إلى حوالي 280 مليار ريال في الربع الأول لعام 2023م، في حين ارتفعت المصروفات الحكومية لتصل إلى حوالي 283 مليار ريال في الربع الأول لعام 2023م بزيادة نسبية 29% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في ظل تحقيق المستهدفات والاستمرار في الإصلاحات المالية. لذلك، حققت الميزانية العامة للربع الأول لعام 2023م عجزاً قدره 2,9 مليار ريال مقابل فائض بحوالي 57 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ارتفع إجمالي الكتلة النقدية (ن3) على أساس سنوي بواقع 9.96% في الربع الأول لعام 2023م مدعوماً بنمو كافة المكونات ماعدا الودائع تحت الطلب. وحقق الائتمان المصرفي نمواً سنوياً بمقدار 11.8% في الربع الأول من نفس العام مدعوماً بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ماعدا أنشطة التعليم وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة الزراعة وصيد الأسماك. وواصل البنك المركزي السعودي «ساما» رفع معدل الفائدة للمرة الثانية خلال الربع الأول لعام 2023م بواقع 25 نقطة أساس، بالتزامن مع البنك المركزي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم. كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 5.49% في الربع الأول لعام 2023م.

## التنويع الاقتصادي

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال رؤية 2030 إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، قامت المملكة بتقديم تسهيلات للقطاع غير النفطي وبناء المدن الصناعية، مما ساهم في زيادة نمو الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد المحلي بنسبة 5.4% في الربع الأول لعام 2023م على أساس سنوي، نتيجة الأداء القوي للقطاع الخاص، كما سجلت الصادرات غير النفطية ما قيمته 68.1 مليار ريال، بالإضافة إلى نمو الأنشطة النفطية بنسبة 1.4%.

كما يساهم نشاط "الخدمات الحكومية" في نمو الاقتصاد السعودي حيث بلغت 14% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونموًا سنويًا بلغ 5% خلال الربع الأول لعام 2023م على أساس سنوي. وساهم نشاط "الصناعات التحويلية" بـ 12% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، خلال الربع الأول لعام 2023م على أساس سنوي.

نما مؤشر الإنتاج الصناعي بنسبة 3.2% خلال شهر أبريل 2023م، وعلى الرغم من هذا النمو في المؤشر العام إلا أنه يعتبر أقل نمو سنوي يُسجل منذ بلغ ذروته في أبريل 2022م، فيما تراجع بشكل طفيف عند 0.3% بالمقارنة مع الشهر السابق.

## الاستثمارات والتجارة

سجل الميزان التجاري فائضاً قدره 127.1 مليار ريال في الربع الأول لعام 2023م، رغم تراجع الصادرات بنسبة 14.6% على أساس سنوي وارتفاع الواردات بنسبة 18.1%.

تراجعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل طفيف في الربع الرابع من العام 2022م بنسبة 0.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 7.22 مليار ريال، يمثل مانسته 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي

## سوق العمل

بعد تسجيل معدل البطالة بين السعوديين أدنى مستوى تاريخي في الربع الرابع من عام 2022م، بلغ معدل البطالة للسعوديين 8.5% في الربع الأول من عام 2023م، انخفاضاً من 10.1% في الربع الأول من عام 2022م. إذ انخفض معدل البطالة بين السعوديين الذكور خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 4.6% من 5.1% خلال الربع نفسه من العام الماضي، بينما انخفضت البطالة بين السعوديات إلى 16.1% من 20.2% خلال الربع الأول من 2022.

## الأسواق والأعمال

شهد القطاع الخاص انتعاشاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2023م بدعم من زيادة الإنفاق الاستهلاكي وارتفاع حجم الأعمال وزيادة الطلبات الجديدة، بأسرع وتيرة منذ شهر سبتمبر من عام 2014م، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ الأعمال المتعلقة بمشاريع البنية التحتية الضخمة. وتحسنت ظروف الأعمال منذ شهر سبتمبر عام 2020م وحتى شهر أبريل من عام 2023م، حيث شهدت الشركات العاملة في القطاع الخاص غير النفطي تحسناً مستمراً في الأداء خلال هذه الفترة وفقاً لمؤشر مديري المشتريات.

يأتي هذا التحسن في القطاع الخاص غير النفطي في المملكة بالإضافة إلى تحسن الأسواق والأعمال بالرغم من التحديات التي تواجهها اقتصادات العالم المتمثلة في تشديد أسعار الفائدة وارتفاع حالة عدم اليقين وتأثيرهما السلبي على أداء الأسواق العالمية.

# الفصل الأول الاقتصاد العالمي

تباطؤ النمو ومخاوف من ركود محتمل

تشهد الظروف الاقتصادية العالمية في عام 2023م تحديات صعبة، وهي تحديات مستمرة منذ العام الماضي، وتتضمن التداعيات السلبية لاستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية والقيود التجارية المصاحبة لها، والاضطرابات في سلاسل الإمداد، وعدم الاستقرار المالي الناتج عن أزمات بعض البنوك العالمية، وطالة عدم اليقين الاقتصادي، وتنامي المخاوف من حدوث ركود اقتصادي خلال الفترة المقبلة. وستؤثر هذه التحديات سلباً على آفاق الاقتصاد العالمي في المستقبل. وتستند النظرة غير المتفائلة للاقتصاد العالمي إلى استمرار السياسات النقدية المتشددة للدول المتقدمة، وما يصاحبها من زيادة في قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول النامية، وكذلك الغلاء المعيشي بالإضافة إلى تصاعد أزمات الديون في الأسواق الناشئة.



## عام 2023م: عدم اليقين الاقتصادي ومخاطر مالية تعيق النمو (1/2)

أصبحت آفاق الاقتصاد العالمي محفوفة بأزمات ومخاطر صعبة، يتعلق بعضها باستمرار حالة عدم اليقين وسط اضطراب القطاع المالي العالمي، فضلاً عن تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وما صاحبها من اختناقات في إمدادات السلع والطاقة، وتبعات جائحة كوفيد-19 ومتحوراتها المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وقد أدت السياسة النقدية المتشددة التي نهجتها أغلب البنوك المركزية بهدف خفض معدلات التضخم العالمي إلى تراجع آفاق نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023م، نتيجة تدهور الأوضاع المالية للعديد من البلدان، وهو ما سيؤدي إلى خفض مستويات الإنتاج إلى مستويات متدنية قريبة من الركود.

ومن المخاطر التي قد تعيق نمو الاقتصاد العالمي عدم استقرار القطاع المصرفي، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ نمو الإقراض وتراجع إنفاق الأسر، وتوجه صناديق الاستثمار التي تتجنب المخاطرة إلى الأصول المقومة بالدولار كملاد آمن. ولكن في الوقت نفسه، فإن نطاق الخطر الناتج عن عدم استقرار النظام المصرفي جرى احتواؤه إلى حدٍّ ما من خلال إجراءات قوية بعد تعثر بنكين أمريكيين والاندماج الاضطراري لبنك كريدي سويس.

ورغم نمو النشاط الاقتصادي الصيني بوتيرة أقل من المتوقع في الربع الأول من عام 2023م، إلا أن إعادة فتح اقتصاد الصين وخروج البلاد من سياسة "صفر كوفيد" قد يشكل بصيصاً من الأمل لبعض الاقتصادات لتخفيف ضغوط التضخم واستعادة الحركة التجارية لزمها وانتعاش الاستثمارات وتعافي الإنفاق الاستهلاكي. وسيُعتبر تعافي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بكل تأكيد محركاً رئيسياً للأنشطة التجارية والصناعية في باقي دول العالم.

وسيكون على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المثقلة بالديون والتي لديها احتياجات للتمويل الخارجي أن تتأهب لاضطرابات محتملة في الأسواق المالية، وخاصة مع استمرار تشدد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة. وسينبغي على الاقتصادات النامية الاستمرار في إصلاحاتها الهيكلية وتطوير سياساتها لبناء الصلابة والنمو المستدام.

## عام 2023م: عدم اليقين الاقتصادي ومخاطر مالية تعيق النمو (2/2)

ويمكن تلخيص وضع الاقتصاد العالمي في الفترة الحالية في النقاط الآتية:

- توقعات بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أبطأ في عام 2023م.
- ستواصل أسعار السلع وخاصة الغذائية انخفاضها في عام 2023م ولكنها تبقى أعلى من معدلاتها قبل الأزمة الروسية-الأوكرانية.
- ستراجع أسعار الغاز بصورة تدريجية خلال عامي 2023م و2024م ولكنها ستبقى أعلى من معدلاتها في عام 2019م.
- ستراجع نسب التضخم عالمياً في النصف الثاني من عام 2023م وإن كانت تظل عالية نسبياً في الكثير من الاقتصادات حول العالم.
- من المنتظر أن تتوقف الزيادات في أسعار الفائدة بعد منتصف عام 2023م وأن تخفف البنوك المركزية تدريجياً من تشديد سياستها النقدية نسبياً.
- تظل هناك مخاطر محتملة تحيط بالاقتصاد العالمي في الفترة الحالية، وتتعلق باستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، ونقص الطاقة وزيادة الاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان نتيجة للغلاء المعيشي، وتحديات الأمن الغذائي، والصراعات الجيوسياسية، واستمرار الأزمات المالية للبنوك العالمية، وانعكاسات سلبية لسياسات التشديد النقدي على اقتصادات الكثير من دول العالم خاصة الناشئة. ولا شك أن هذه المخاطر قد تزيد من احتمالات الركود.

## جدول (1): أبرز مستجدات الأداء الاقتصادي لدول مجموعة العشرين (1 من 2)

الرقم القياسي للأسعار أبريل 2023	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2021م (%) من الناتج المحلي)	احتياطيات النقد الأجنبي Q1 2023م (% من الناتج المحلي)	الميزان التجاري (% من الناتج المحلي) 3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ربع السنوي Q1 2023م (مليار دولار أمريكي) 1	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الربع الأول-2023 (مليار دولار أمريكي)	نمو الناتج المحلي الحقيقي الربع الأول-2023 (%)	نمو الناتج المحلي الحقيقي السنوي-2022 (%)	دول مجموعة العشرين
4.9	1.9	1.06	-3.1	4950	6481	1.6	2.1	الولايات المتحدة
0.1	1.9	19.1	4.9	3916	4149	4.5	3	الصين
7.9	0.9	2.2	1.1	479	546	1.9	3.67	إيطاليا
5.1	3.0	1.0	-4.3	641	746	0.9	2.5	فرنسا
8.7	0.2	5.9	-1.4	690	798	0.2	4.25	المملكة المتحدة
6.1	1.7	0.9	4.7	811	1087	-0.2	1.8	ألمانيا
6.1	1.5	2.0	0.2	3007	3667	1.3	3.4	الاتحاد الأوروبي
4.0	1.8	12.2	3.6	198	339	5.0	5.31	إندونيسيا
4.4	3.3	5.5	0.1	1629	2081	2.2	3.45	كندا
3.5	0.7	25.4	-0.9	4150	4308	1.9	1.05	اليابان
2.3	2.3	33.4	-	354	577	-1.9	-2.1	روسيا
6.8	1.6	3.8	6.3	373	431	2.3	3.7	أستراليا
3.9	2.9	21.2	3.1	183	505	4.0	2.9	البرازيل
6.3	2.6	15.9	-0.3	1041	1502	3.7	3.1	المكسيك
4.7	1.4	18.2	-6.3	531	874	6.1	9.1	الهند
2.7	2.3	52.6	12.7	201	268	3.8	8.744	السعودية
39.6	1.6	19.7	-14.4	214	241	4.0	5.42	تركيا
3.3	0.9	23.5	-5.4	379	420	0.9	2.79	كوريا الجنوبية
108.8	1.4	8.0	-0.3	4	501	1.9	5.24	الأرجنتين
6.8	9.9	14.8	-0.1	259	385	0.1	1.9	جنوب إفريقيا

المصدر: Bloomberg، م.2023

1 مؤشر إندونيسيا والبرازيل

2 بيانات شهر مايو لألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي وإندونيسيا والبرازيل وتركيا وكوريا الجنوبية

3 الربع الأول 2023

## جدول (1): أبرز مستجدات الأداء الاقتصادي لدول مجموعة العشرين (2 من 2)

البطالة (%) <sup>13</sup>	مؤشر مديري المشتريات 2022 م <sup>12</sup>	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) <sup>11</sup>	عائد الأسواق المالية (المؤشر الرئيسي) خلال 12 شهرًا الماضية % <sup>10</sup>	نسبة الدين إلى الناتج المحلي (%) 2022 م <sup>9</sup>	أسعار الفائدة الرسمية (%) <sup>8</sup>	دول مجموعة العشرين
3.7	49.6	0.2	1.2	122	5.25	الولايات المتحدة
5.2	49.9	5.6	-7.2	77	3.65	الصين
7.8	51.5	-3.2	6.3	145	3.75	إيطاليا
7.0	51.8	1.3	9.7	111	3.75	فرنسا
3.9	51.6	-2.0	-2.1	103	4.50	المملكة المتحدة
5.5	51.8	1.6	8.9	67	3.75	ألمانيا
6.5	52.1	-1.5	11.3	91	3.75	الاتحاد الأوروبي
5.5	51.6	NA	-7.2	40	5.75	إندونيسيا
5.0	53.2	NA	-5.4	107	4.75	كندا
2.7	52.1	-0.3	13.2	261	-0.10	اليابان
3.3	50.4	5.2	15.4	20	7.50	روسيا
3.7	54.8	2.7	-1.7	56	4.10	أستراليا
8.5	50.5	-2.7	-2.7	86	13.75	البرازيل
2.8	49.6	1.6	1.9	56	11.25	المكسيك
8.0	55.2	1.1	12.7	83	6.50	الهند
4.8	56.5	4.1	-14.8	23	5.75	السعودية
10.0	48.2	-0.1	91.9	31	8.50	تركيا
2.6	50.3	-8.9	-4.1	54	3.50	كوريا الجنوبية
6.3	N/A	3.1	270.7	84	97	الأرجنتين
32.9	50.9	-1.1	4.1	71	8.25	جنوب إفريقيا

المصدر: Bloomberg م 2023

\*11 أبريل 2023 م للولايات المتحدة، والصين، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وروسيا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، بيانات مارس 2023 م لبقية الدول.  
\*12 مايو 2023 م.  
\*13 آخر ما هو متاح.

\*8 اعتبارًا من 8 يونيو 2023.

\*9 توقعات صندوق النقد الدولي.

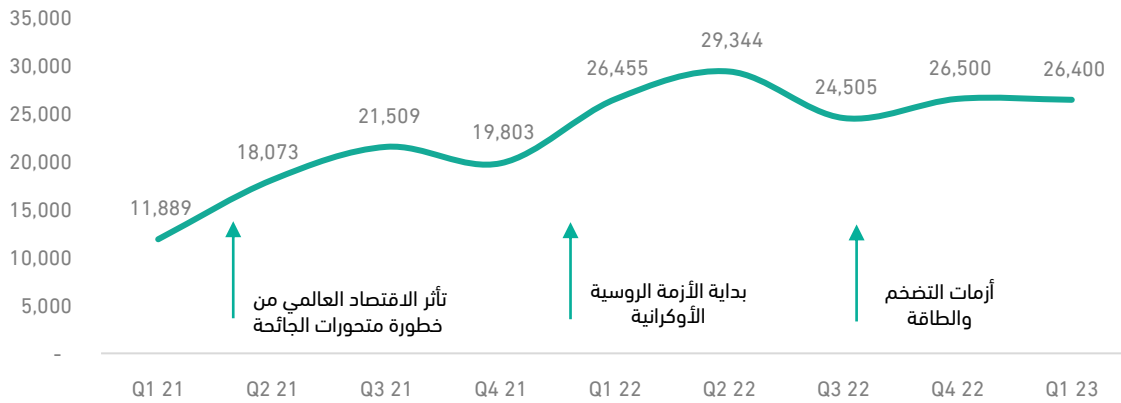
\*10 مايو - 2023 م.

## عدم اليقين الاقتصادي

ما زالت حالة عدم اليقين الاقتصادي مهيمنة على أجواء الاقتصاد العالمي في الربع الأول من عام 2023م. وقد ازدادت حالة عدم اليقين الاقتصادي في عام 2022م نتيجة زيادة معدلات التضخم في الكثير من دول العالم بالإضافة إلى معوقات حركة التجارة والاستثمار والتوترات الجيوسياسية والأزمة الروسية الأوكرانية. وبالرغم من وجود بعض التفاؤل مع نهاية الربع الأول من عام 2023م وتراجع حالة عدم اليقين بشكل بسيط في ظل تباطؤ معدلات التضخم في منتصف العام الحالي، إلا أن احتمالات حدوث ركود اقتصادي عالمي في عام 2023م لا تزال قائمة.

### الشكل (1): مؤشر عدم اليقين العالمي

(نقطة)

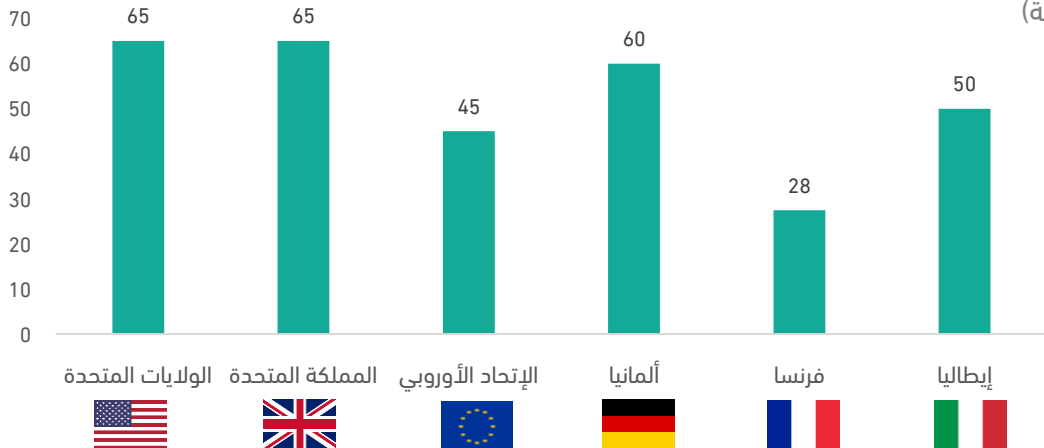


المصدر: Economist Intelligence Unit (EIU)

ويُظهر الشكل التالي احتمالات حدوث الركود الاقتصادي في بعض الدول الأوروبية (باستثناء فرنسا) واحتمالاتها في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2023م تبدو مرتفعة عمومًا ومقلقة لصانع القرار الاقتصادي.

### الشكل (2): احتمالات حدوث ركود اقتصادي في عام 2023م

(نقطة)



المصدر: Bloomberg - أبريل 2023م

ونتيجة للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، احتوى تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل من عام 2023م على توقعات غير متفائلة لنمو الاقتصاد العالمي بشكل عام. وتوقع الصندوق أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي من 3.4% في عام 2022م إلى 2.8% في عام 2023م، قبل أن يعاود النمو قليلاً إلى 3.0% في عام 2024م. ومقارنةً بتقرير نفس الصندوق في شهر يناير من عام 2023م، فقد حُفِضت توقعات النمو بـ 0.1 نقطة مئوية لعامي 2023م و2024م على التوالي.

وسيتسبب تباطؤ نمو الاقتصادات المتقدمة بشكل عام في تراجع النمو العالمي، حيث من المتوقع أن تتراجع معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من 2.7% في عام 2022م إلى 1.3% في عام 2023م.

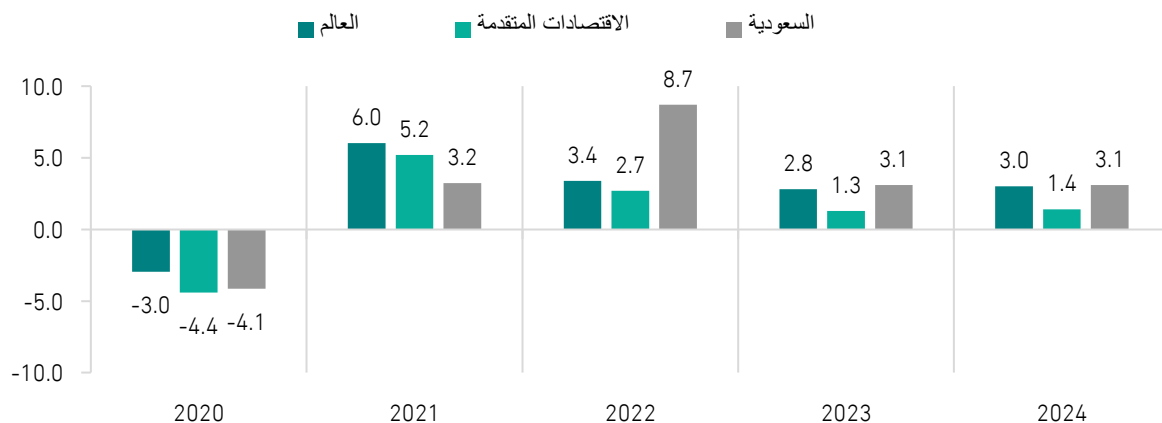
وبالرغم من الأداء الاقتصادي الضعيف نسبياً لمعظم الاقتصادات، فإن التقرير توقع أن تتجنب المناطق الاقتصادية الرئيسية الركود، لكنه في ذات الوقت أشار إلى إمكانية حدوث سيناريو متشائم في حالة استمرار الضغط على القطاع المالي، حيث سيتراجع النمو العالمي حينها إلى 2.5% في عام 2023م، وهو أضعف معدل نمو منذ التراجع الاقتصادي العالمي عام 2001م، باستثناء نمو عام 2020م الذي تزامن مع جائحة كوفيد-19، وتبعات الأزمة المالية العالمية في عام 2008-2009م، ويُعزى ذلك إلى انخفاض نمو الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من 1%.

وبشكل عام فإن معدلات النمو العالمي تتباطأ في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمارات، والاضطرابات الناجمة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية.

وبات من المهم في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم أن يعمل صانعو السياسات، وخاصة في الدول منخفضة الدخل، على تحسين آفاق النمو على المدى الطويل من خلال تشجيع التنوع الاقتصادي الفعال، والارتقاء بشكل أكبر بمستوى كفاءة الأداء الحكومي.

### الشكل (3): الناتج المحلي الإجمالي العالمي

(نسبة مئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2023م)

## التضخم العالمي

بالرغم من أن معدلات التضخم العالمي المرتفعة بدأت في التراجع نسبياً منذ بدايات عام 2023م مع تراجع الطلب العالمي على السلع، تظل هناك عوامل مهمة ستبقى على هذه المعدلات مرتفعة عن نظيراتها في عام 2019م، ومنها استمرار اضطرابات سلاسل الإمداد نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية وسياسات التشديد النقدي المؤثرة على إنفاق الأسر.

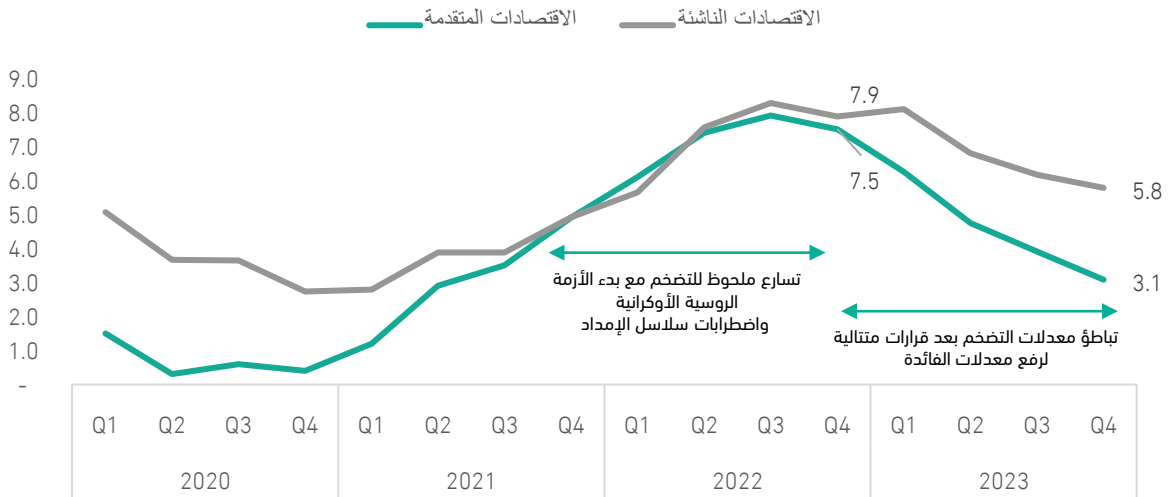
وتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره لآفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2023م أن يتراجع معدل التضخم العام العالمي من 8.7% في عام 2022م إلى 7% في عام 2023م، تحت ضغط تراجع أسعار السلع الأساسية، لكن التضخم الأساسي من المرجح أن ينخفض بشكل أبطأ، مع عدم العودة إلى المستويات المستهدفة إلا قبل عام 2025م في معظم الدول. ورفع الصندوق توقعاته للتضخم الأساسي لعام 2023م إلى 5.1%، من 4.5%، في تقريره في شهر يناير الماضي، حيث أنه لم يصل بعد إلى الذروة في العديد من البلدان على الرغم من انخفاض أسعار الطاقة والغذاء.

ونتيجة للتطورات الحاصلة في معدلات التضخم يمثل كبح التضخم أولوية لصانعي السياسات، لأن التضخم العالمي المتزايد يضغط حالياً على مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم. وعلى صعيد السياسة النقدية، من المتوقع أن يتواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار، وتوجيه سياسات المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكلفة المعيشة، وبشكل يتسق مع السياسات النقدية الحالية حتى وإن كانت أكثر تشدداً.

والإصلاحات الهيكلية يمكن أيضاً أن يكون لها دور إضافي في مواجهة التضخم في المستقبل القريب، حيث يمكن لها تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات.

## الشكل (4): مؤشر أسعار المستهلك العالمي

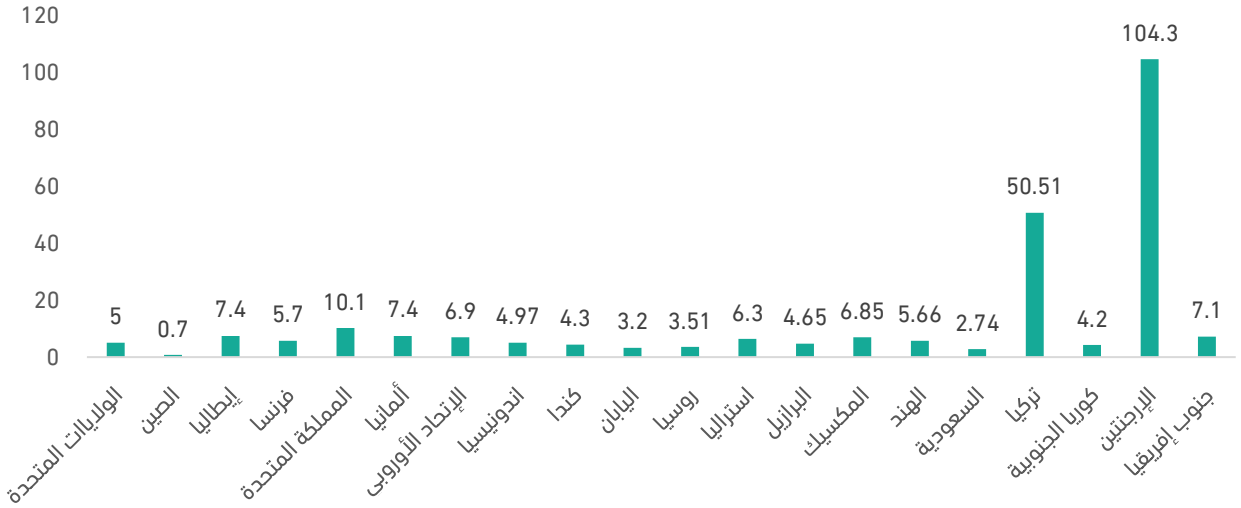
(نسبة مئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2023م)

## الشكل (5): معدلات التضخم في دول مجموعة العشرين

(شهر فبراير 2023م، نسبة مئوية)



المصدر: Bloomberg 2023م.

وكما كانت أزمة التضخم المتزايد مؤلمة لبعض اقتصادات دول مجموعة العشرين، وخاصة الأرجنتين وتركيا اللتان وصل معدل التضخم فيهما إلى مستويات قياسية بلغت 104.3% و50.5% على التوالي في مارس من عام 2023م، وذلك بسبب ضعف العملة المحلية لكل من البلدين أمام الدولار الأمريكي بالإضافة إلى ضغوطات الإصلاح الهيكلية.

## أزمات السلع الأساسية والمعادن

بدأت موجة التضخم العالمية بزيادة أسعار السلع الغذائية والصناعية، مع حدوث اختلالات واضحة بين العرض والطلب، ومع تزايد المخاوف من شح المعروض لبعض السلع. وشهدت أسعار الأغذية والمشروبات والمعادن الأساسية والمواد الخام الزراعية والأسمدة زيادةً كبيرة خلال عام 2022م، وكانت قد شهدت تقلبات متكررة منذ عام 2021م.

وابتداءً من نهاية الربع الأول من عام 2023م من المتوقع أن تشهد أسعار المعادن الأساسية ومنتجات الطاقة والسلع والغذاء استقراراً نسبياً حتى نهاية العام القادم 2024م، وإن ظلت أعلى من معدلاتها الطبيعية بشكل عام.

وقد شكلت بعض الأزمات الخاصة بالسلع الأساسية مثل الحبوب تحدياً كبيراً خلال العام الماضي 2022م، وخاصة بالنسبة للبلدان المعتمدة بشكل أساسي على استيراد القمح والذرة والشعير، فمنذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية تضاغت الأسعار بشكل كبير. ولكن مع أواخر العام لاحظنا تراجع مؤشرات أسعار الغذاء والسلع الزراعية بسبب انتهاء أزمات مناخية أثرت على إنتاج المحاصيل الزراعية في الهند وباكستان والبرازيل، كما لاحظنا تراجع مؤشرات السلع الأخرى غير الطاقة بسبب وجود تحسن نسبي في بعض سلاسل الإمداد، وتوقيع اتفاقيات تمرير السلع عبر الحدود الأوكرانية والروسية، وعودة إنتاج بعض السلع الأساسية إلى معدلاتها الطبيعية.

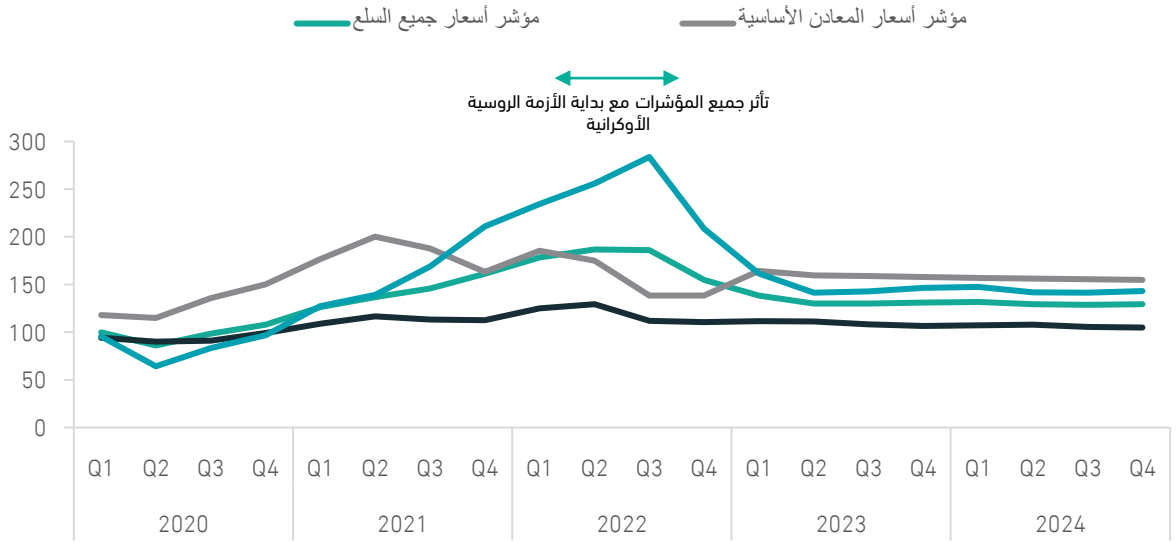
غير أن معدلات التضخم العالمية لا تزال مرتفعة بشكل عام. ولا تزال الدول، وخاصة الناشئة، تقاوم ضغوط التضخم والمشاكل المتعلقة بتنامي قوة الدولار أمام عملاتها الوطنية وتآكل احتياطياتها النقدية وتعرض أمنها الغذائي لتهديد حقيقي. والمشكلة تكمن في أن الكثير من الاقتصادات الناشئة تعتمد إلى حد كبير على الواردات من أوكرانيا وروسيا، ومعظمها اقتصادات منخفضة الدخل تستورد معظم احتياجاتها من الغذاء ومن الطاقة.

وفي كثير من البلدان، بالرغم من بعض التراجع في أسعار السلع مقارنة بمستويات الذروة خلال العام الماضي 2023م، فإن أسعار الغذاء والأسمدة والطاقة لا تزال مرتفعة بالنسبة لها، وتسببت في زيادة تكاليف المعيشة، بل وزادت من حدة الفقر وأضرمت بالنمو.

وإذا ما تقلصت حدة رفع أسعار الفائدة، فإن ذلك سيسهم في تخفيف الضغط على عملات الدول الناشئة، وقد تعود وجهة الاستثمارات نحو الأسواق الناشئة مع تعافي القطاع الصناعي حول العالم من عمليات الإغلاق في عام 2022م.

## الشكل (6): مؤشرات أسعار السلع، والطاقة والغذاء والمعادن الأساسية

(نقطة)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2023م)

وقد أدت السياسات الحمائية التجارية في بعض الدول والتي علفت تصدير بعض المعادن مثل الزنك والليثيوم والنحاس والبلاديوم إلى زيادة الأسعار بشكل غير مسبوق خلال عام 2022م، غير أن الطلب على المعادن الثمينة كالذهب تراجع بالشهور الأخيرة من العام في ظل الاتجاه للاستثمار في عوائد البنوك المرتفعة والتي لجأت لها البنوك المركزية لكبح جماح التضخم.

وتزامن التباين في النشاط التعديني خلال عام 2022م مع وجود أزمات متصلة مثل أزمة الرقائق الالكترونية أو أشباه الموصلات التي تدخل في صناعة الأجهزة الكهربائية والسيارات، قبل أن تهدأ الأزمة في الربع الرابع من العام مع تباطؤ الطلب العالمي ومخاوف حدوث الركود.

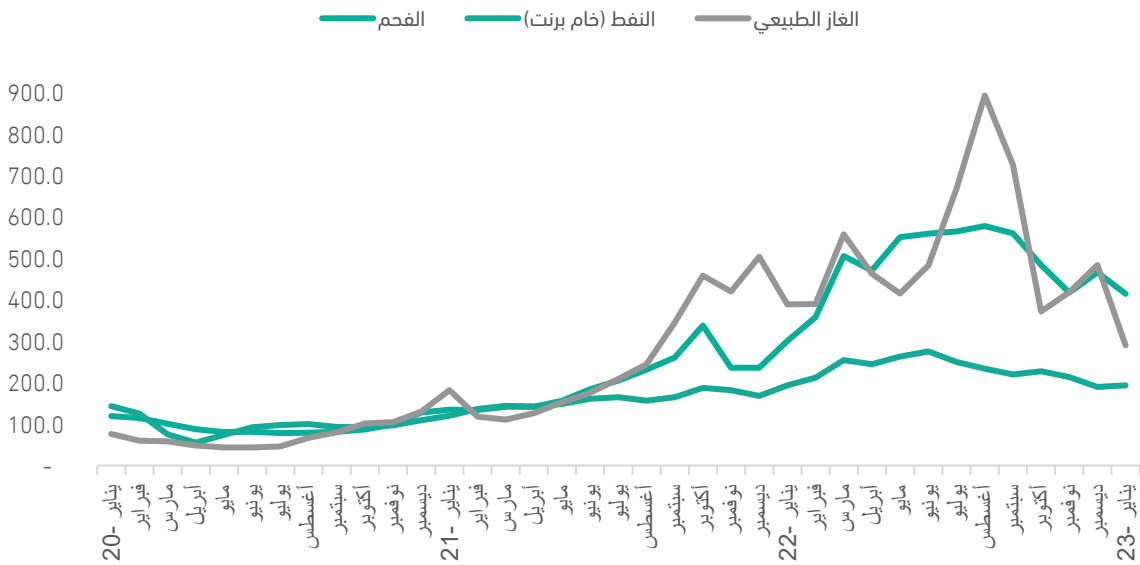
## أسواق الطاقة

من المتوقع أن يتباين أداء أسواق الطاقة خلال شهور عام 2023م، وخاصة مع تغيرات الطلب العالمي. ومن المتوقع أن يؤدي الطلب الصيني المرتفع على النفط مدعوماً بتحسن نمو الناتج المحلي إلى انتعاش السوق النفطي. كما ان قرارات أوبك بتخفيض أسقف الإنتاج ستساعد على استقرار الأسعار في الأسواق. بيد أن التطورات الجيوسياسية واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية واضطراب الأوضاع حول مضيق تايوان قد تلقي بظلالها على أسواق الطاقة في المستقبل القريب.

وقد تفاقمت أزمة نقص إمدادات الطاقة وخاصة في أوروبا في عام 2022م بعد بدء الأزمة الروسية الأوكرانية، وقد بلغت أسعار الغاز في صيف العام الماضي مستويات قياسية تجاوزت 100 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، قبل أن تتراجع إلى نحو 25 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية عام 2022م بسبب مخزونات الغاز المرتفعة وواردات الغاز الطبيعي المسال.

وطبقاً لتقرير لوكالة الطاقة الدولية، فإنه من المتوقع أن تواجه أوروبا فجوة في العرض والطلب تبلغ 30 مليار متر مكعب خلال عام 2023م وخاصة مع مزاحمة الصين وتعاافي الطلب على الغاز الطبيعي المسال إلى مستويات عام 2021م. ومن التحديات أيضاً، فإن تحديد سقف اتفق عليه -مؤخراً- على أسعار الغاز الأوروبية بالجملة قد يؤدي إلى تعقيد سعي أوروبا للحصول على الإمدادات. ولكن ربما يساعد المخزون إذا بقي على ارتفاعه وكذلك التوسع في استخدامات الطاقة المتجددة في تقليل حدة الأزمة في العام القادم. كما قد يساعد اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تنفيذ سياسات مشتركة للحصول على الإمدادات بشكل جماعي لتجنب المنافسة وتقليل الأسعار.

الشكل (7): مؤشر أسعار الطاقة  
(نقطة)



المصدر: صندوق النقد الدولي

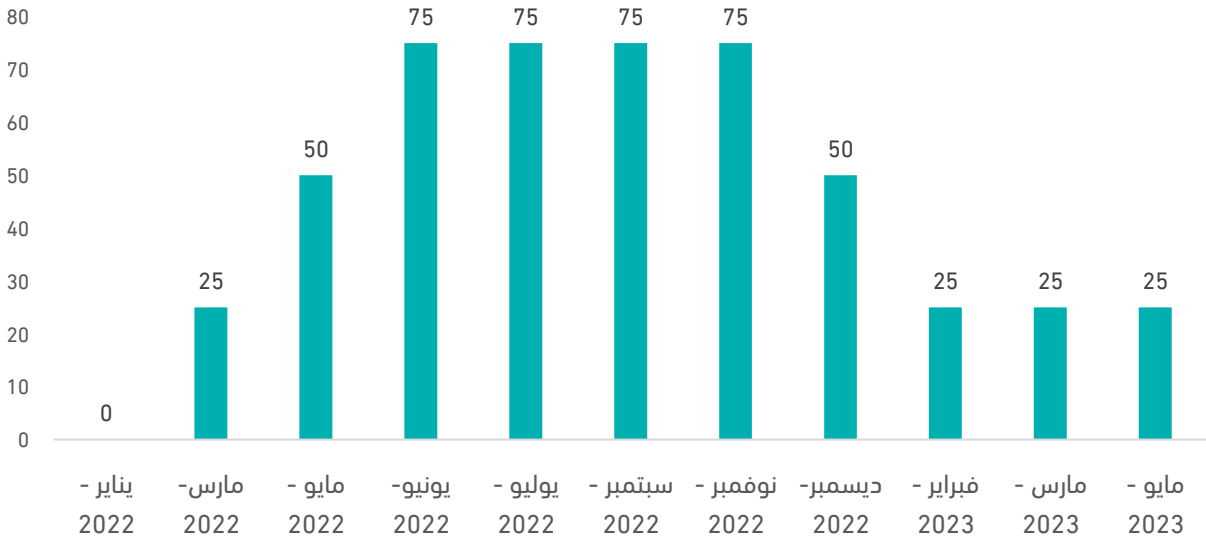
## أسعار الفائدة

في عام 2022م أدت الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة، وتقلبات الأسواق إلى تصاعد المخاطر على الاستقرار المالي، حيث اشتدت الأوضاع المالية العالمية الصعبة في ظل استمرار العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في رفع أسعار الفائدة لكبح مستويات التضخم المرتفعة. في ظل وجود بيئة عالمية تشوبها درجة عالية من عدم اليقين، وزيادة كبيرة في المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي وخاصة للمؤسسات البنكية والمصارف.

ومع نهاية الربع الأول من عام 2023م لا تزال مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة قائمة، وإن كان من المتوقع أن تتراجع تلك المخاطر نسبياً مع بداية النصف الثاني من نفس العام، خاصة مع تراجع وتيرة الارتفاعات أو ثباتها في الاقتصادات المتقدمة على وجه التحديد. ومع رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه بتاريخ 3 مايو 2023م، تصل عدد مرات رفعه لسعر الفائدة إلى عشر مرات منذ بداية عام 2022م، وتشير التوقعات أن الزيادة قد تكون الأخيرة هذا العام ما لم تحدث تطورات سلبية تؤثر على الاقتصاد الأمريكي.

### الشكل (8): تحركات أسعار الفائدة عالمياً

(نسبة مئوية)



المصدر: Bloomberg 2023م.

ولكن في كل الأحوال لا تزال الحكومات وخاصة حكومات الدول الناشئة تواجه مواطن ضعف مالي كبيرة، منها على سبيل المثال عبء الديون المتزايدة، والضغط السعري على المؤسسات المالية غير المصرفية وصناديق الاستثمار والتحوط وغيرها، بالإضافة إلى السيولة الضعيفة في الأسواق. ومع الاستمرار في رفع أسعار الفائدة واستمرار حالة عدم اليقين تجنب المستثمرون المخاطر بشكل كبير، وتراجعت أسعار الأصول المالية مع تشديد السياسة النقدية وتنامت المخاوف من الركود، كما زادت تكلفة الاقتراض وأثرت بالسلب على العديد من القطاعات وعلى رأسها القطاع العقاري.

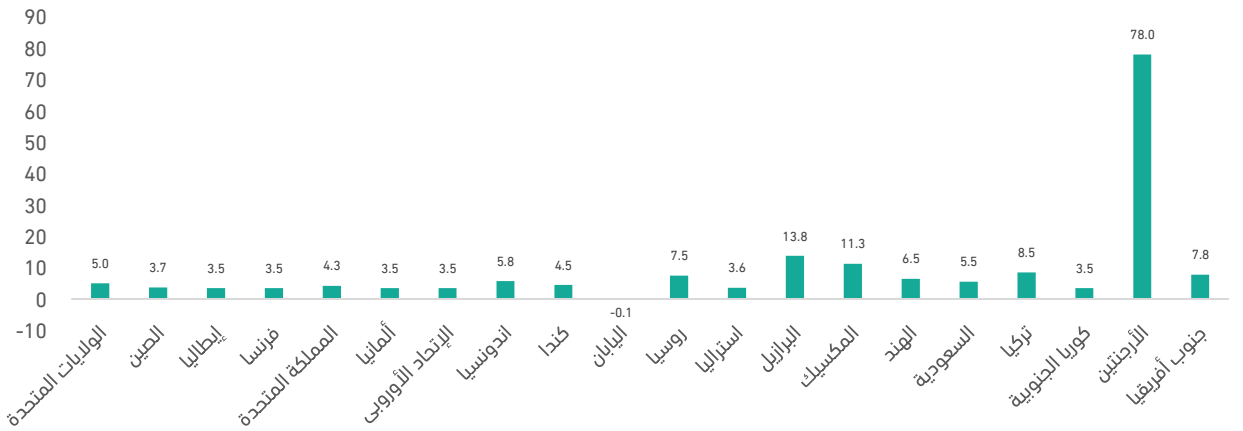
أما الخطر الأكبر فهو تزايد احتمالات تعرض بعض الأسواق الناشئة للتعثر في سداد الدين السيادي، وخاصة مع صعوبة إصدارها لسندات دولارية لتمويل العجز بالميزانية ومع انسحاب المستثمرين الأجانب من أسواقها واتجاههم للسوق الأمريكي ذو العائد المرتفع.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة بشكل مستمر، تسببت زيادة التكاليف في تقليل أرباح الشركات بشكل مؤثر، كما زادت حالات إفلاس الشركات الصغيرة بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض والفائدة العالية وتراجع الدعم من المالية العامة.

وواجهت البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين، مثل معظم دول العالم، ضغوطًا تضخمية متزايدة، بعدما أدت الزيادات القوية في أسعار الطاقة والغذاء في عام 2022م إلى رفع التضخم الرئيسي لأعلى مستوياته في عقود. وخلال الربع الأول من عام 2023م سجلت دول إندونيسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك والهند وتركيا وجنوب أفريقيا معدلات فائدة أعلى من 5% وتصل إلى 13.8% كما هو الحال في البرازيل، بينما سجلت الأرجنتين ارتفاعاً قياسياً لأسعار الفائدة بلغ 75% جعلتها على رأس المجموعة في أسعار الفائدة.

## الشكل (9): أسعار الفائدة في دول مجموعة العشرين

(أبريل 2023م، نسبة مئوية)



المصدر: Bloomberg 2023م.

## مخاطر الدين العالمي

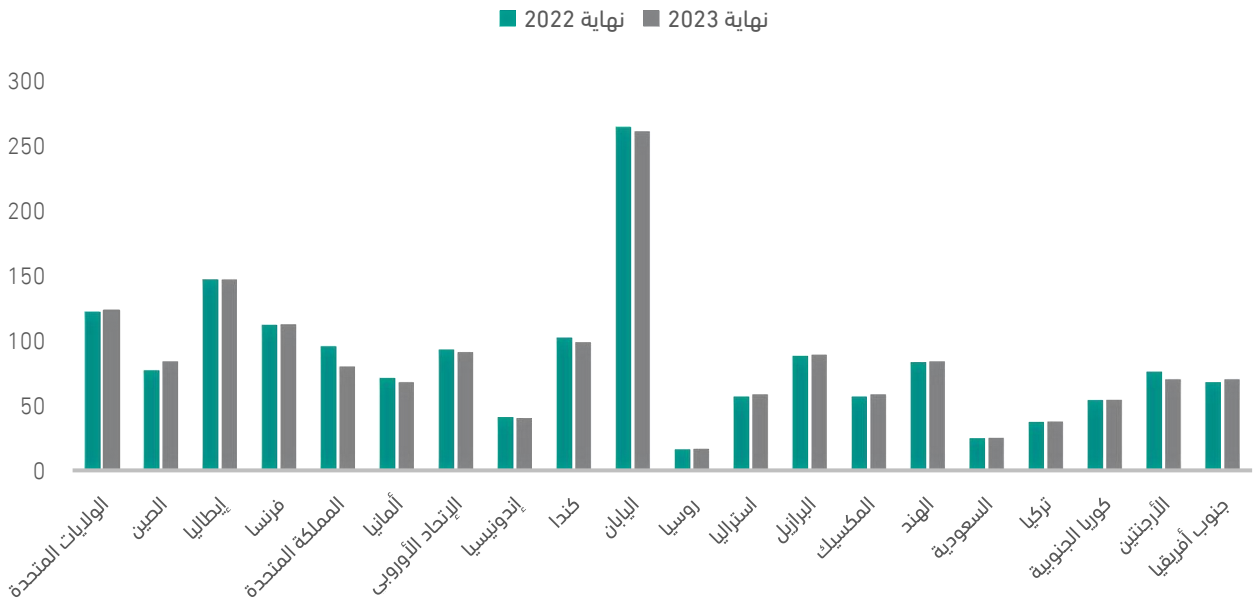
من المتوقع أن تتزايد صعوبات التعامل مع مستويات الدين المرتفعة في عام 2023م وما بعده إذا استمر تدهور آفاق الاقتصاد وزاد ارتفاع تكاليف الاقتراض. وإذا ظل التضخم مرتفعاً، فسوف يزداد الإنفاق على كثير من البنود وخاصة الأجور.

وخلال هذا العام، يتوجب على الحكومات أن تطور سياساتها المالية لتخفيف الضغوط التضخمية وهشاشة وضع الدين العام في الأجل القريب والمتوسط بالحد من الإنفاق المتزايد والتركيز على الأولويات بما فيها القطاعات التي تأثرت بشدة من ارتفاع تكاليف المعيشة. ويساعد ذلك في نهاية الأمر على تسهيل عمل البنوك المركزية حول العالم بحيث تتباطأ نسب زيادة أسعار الفائدة وصولاً إلى تعزيز مستويات الثقة على المدى الطويل.

ومن التوصيات التي دأبت المؤسسات الاقتصادية على توجيهها لبعض دول مجموعة العشرين وعلى رأسها اليابان وإيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا أن تخفض من مستويات الديون العالية، بينما يظل حجم الديون معتدلاً للغاية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسعودية.

### الشكل (10): إجمالي الدين العام لدول مجموعة العشرين

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Bloomberg 2023م.

# الفصل الثاني

## الاقتصاد السعودي

واصل الاقتصاد السعودي الأداء الإيجابي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 3.8% في الربع الأول من عام 2023م، مدعومًا بالارتفاع في جميع الأنشطة الاقتصادية. إذ ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.4% في الربع الأول من عام 2023م مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي تشهده كافة القطاعات، خصوصًا على مستوى الاستثمار والصناعات التحويلية. وارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 1.4% على أساس سنوي مع استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط. كما حققت الأنشطة الحكومية نموًا على أساس سنوي بنسبة 4.9%.



# أداء الاقتصاد السعودي

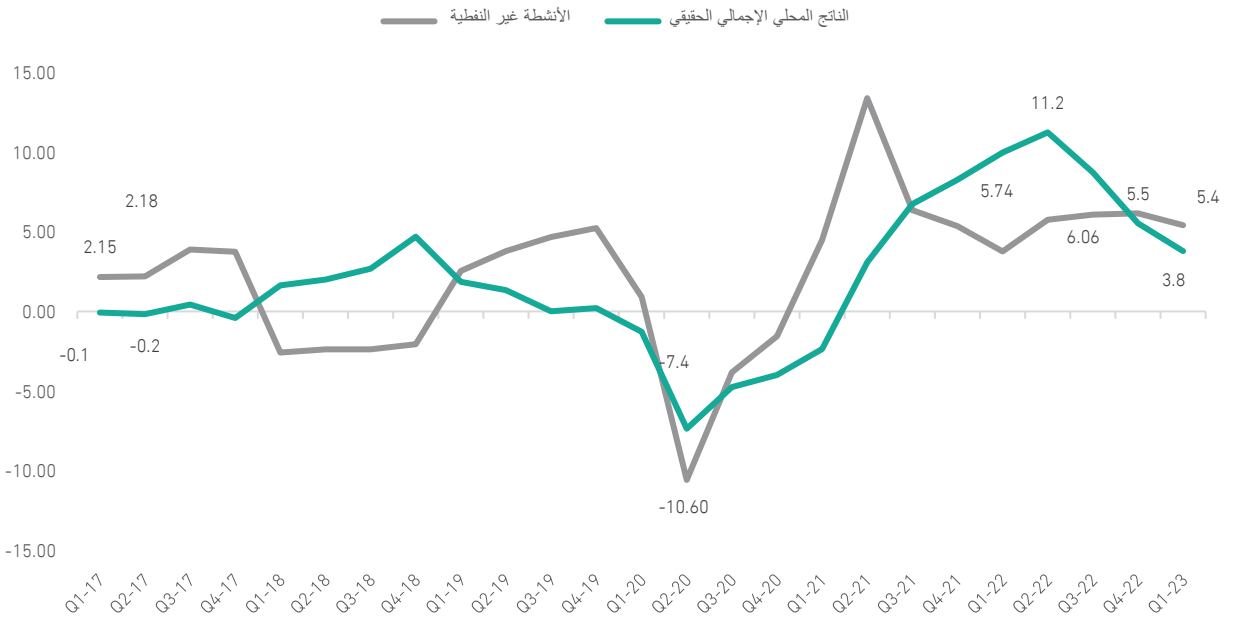
الاقتصاد السعودي يواصل نموه بمعدل 3.8 % في الربع الأول من عام 2023م

## نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية خلال الربع الأول من عام 2023م.

### الشكل (11): نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة

(نسبة مئوية)



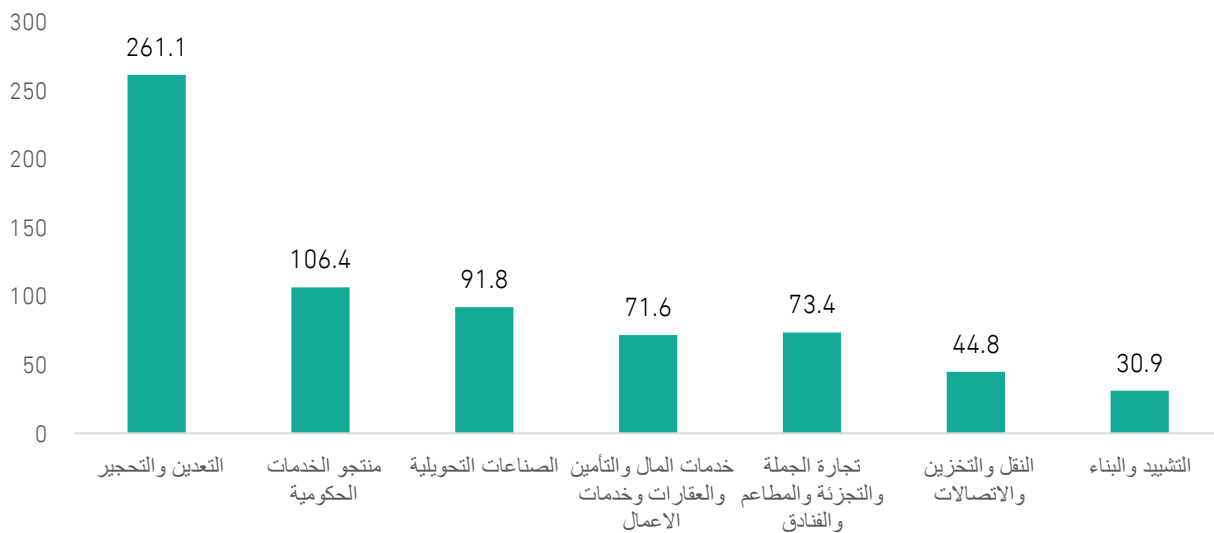
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بمعدل 3.8% في الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي. ويعكس هذا النمو الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة غير النفطية بمعدل 5.4% في الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي، بدعم من الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي واستمرار نمو الأنشطة النفطية بنسبة 1.4%.

# المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الحقيقي للربع الأول 2023م

الشكل (12): المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الحقيقي

(مليار ريال)



مساهمة						
%33	%14	%12	%9	%9	%6	%4
نمو						
%2	%5	-%0.3	%3	%8	%9	%6

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م.

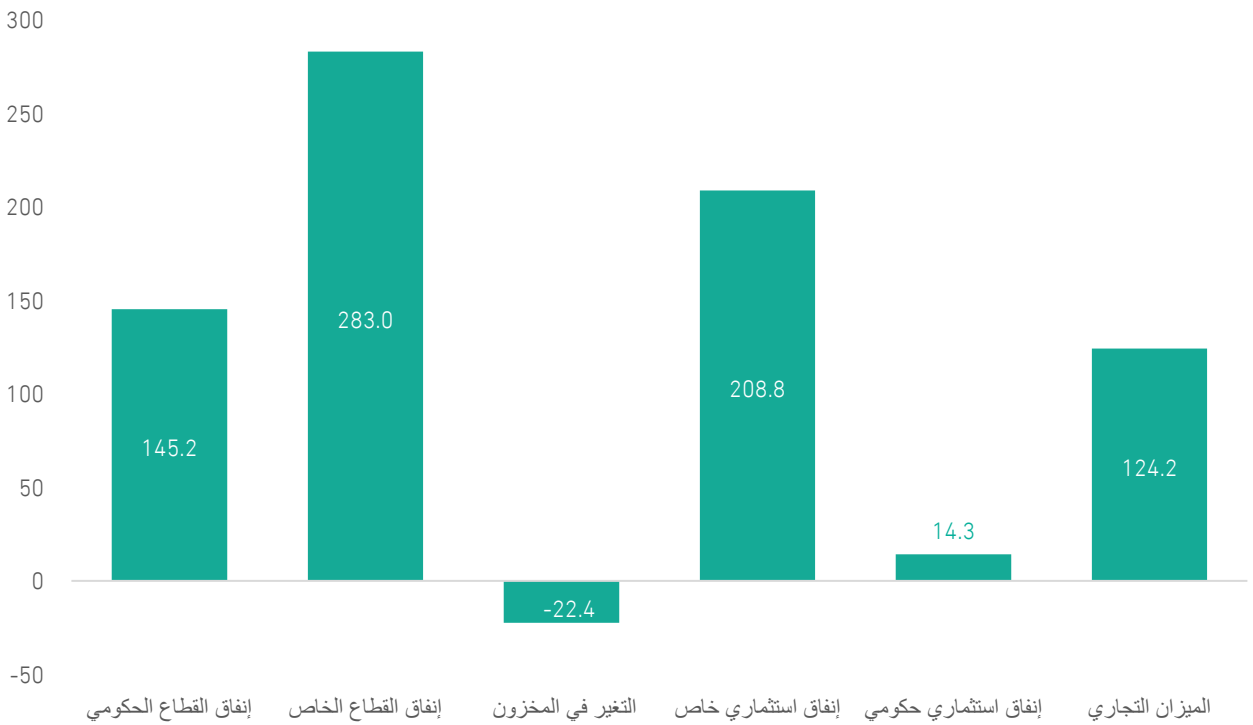
بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي، نجد أن نشاط "التعدين والتحجير" (الزيت الخام والغاز الطبيعي) سجل أعلى معدل مساهمة، حيث بلغ 33% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونموًا سنويًا بلغ 2% خلال الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي، ويعزى تراجع النمو إلى مواصلة المملكة لسياساتها الداعمة لضبط الأسواق النفطية.

وسجل ثاني أكبر نشاط في الاقتصاد السعودي نشاط "الخدمات الحكومية" مساهمة بلغت 14% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونموًا سنويًا بلغ 5% خلال الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي، نتيجة التوسع في تقديم الخدمات الحكومية وتطويرها.

في حين سجل ثالث أكبر نشاط "الصناعات التحويلية" مساهمة بلغت 12% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بتراجع طفيف بلغ 0.3% خلال الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي؛ متأثرًا بتراجع الطلب على الصناعات الكيماوية، على الرغم من ارتفاع الصناعات التحويلية وذلك لاستمرار الطلب المحلي وتوسع المشاريع الحكومية.

# مساهمات كل قطاع في الناتج المحلي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق خلال الربع الأول 2023م

الشكل (13): مساهمات كل قطاع في الناتج المحلي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق (مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م.

سجل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي نموًا سنويًا بمقدار 7.8% مدعومًا بنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والخاص، حيث سجل نموًا سنويًا بلغ 16.2% و 3.9% على التوالي، وتمثل مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي 33.9% في حين تبلغ مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص 66.1% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

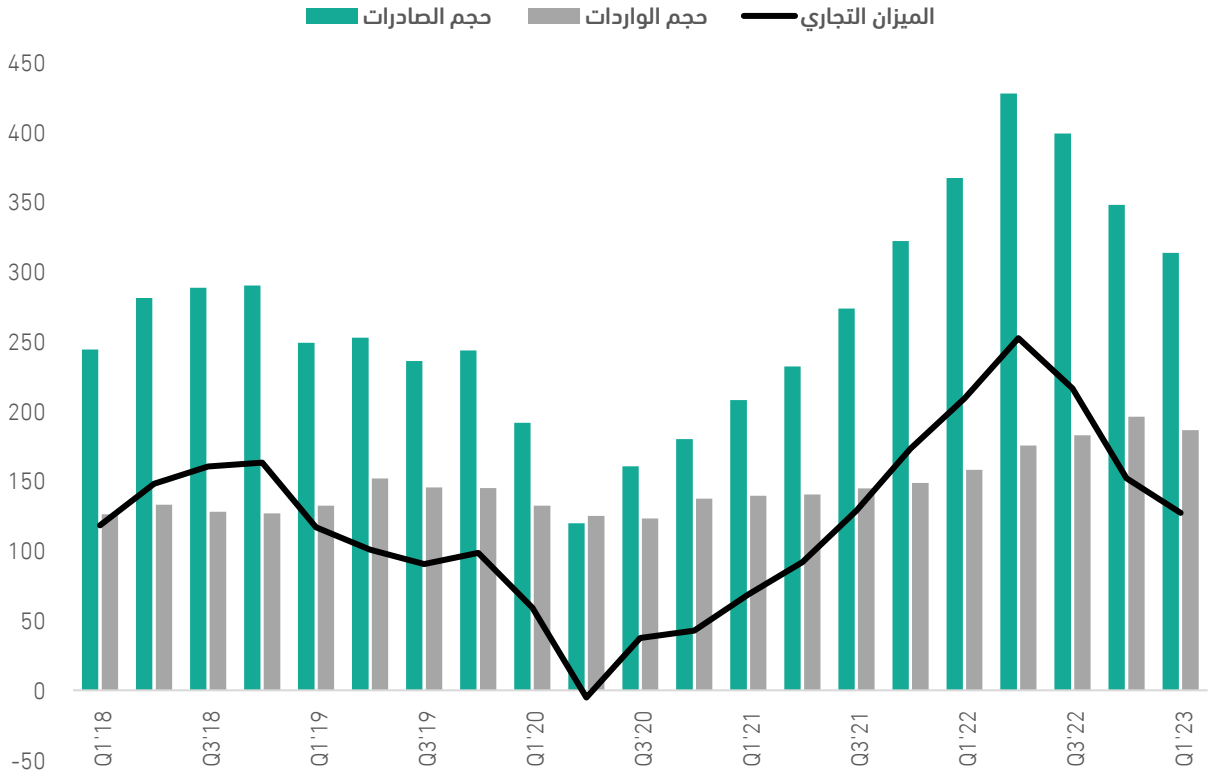
ويعد الاستهلاك الخاص مساهمًا حقيقيًا في النمو الاقتصادي، ومؤثرًا قويًا في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص خاصة إذا تم إنفاقه على السلع والخدمات المحلية، كما أن له دورًا مهمًا في التوظيف والنمو.

## الأسواق المحلية والدولية

حقق الميزان التجاري فائضًا بقيمة 127.1 مليار خلال الربع الأول من عام 2023م

الشكل (14): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري

(مليار ريال)



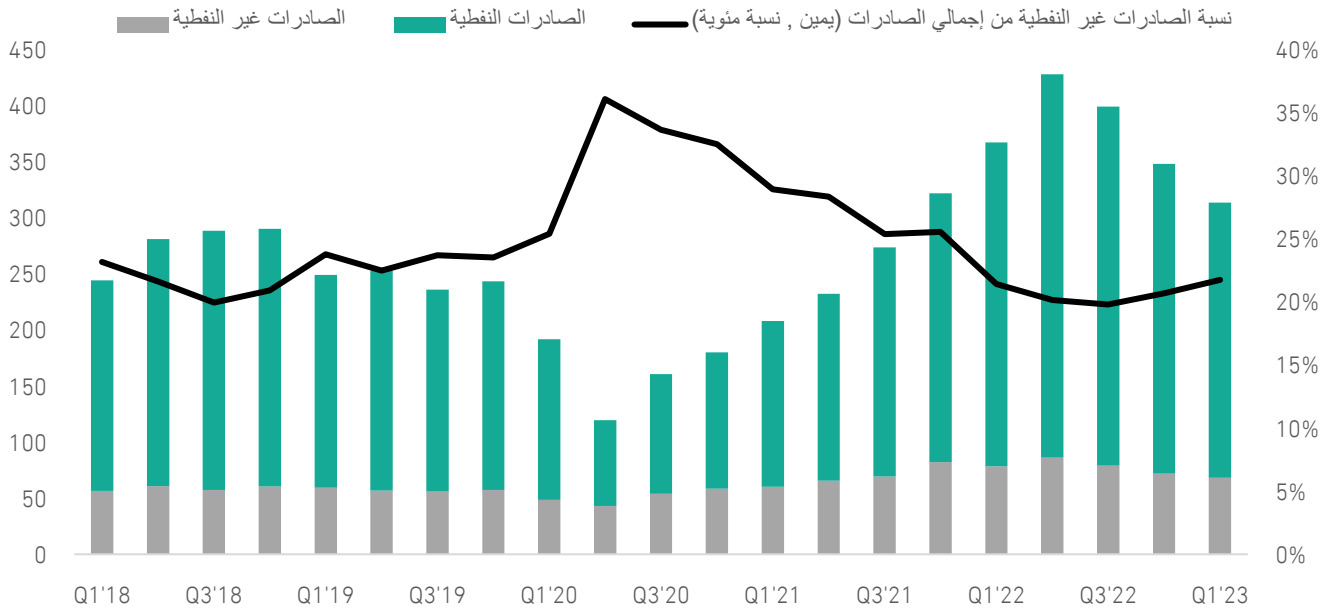
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجل الميزان التجاري فائضًا قدره 127.1 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م، مقابل فائض قدره 209.2 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق، وذلك بتراجع قدره 39.2%، ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع الواردات بنسبة 18.1% وتراجعت الصادرات بنسبة 14.6% على أساس سنوي، خلال نفس الفترة.

## الصادرات

سجلت الصادرات ما قيمته 313.5 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2023م، وبتراجع نسبته 14.6% على أساس سنوي، و9.9% على أساس ربعي

الشكل (15): الصادرات السلعية  
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجلت الصادرات السلعية في الربع الأول لعام 2023م ما قيمته 313.5 مليار ريال، بتراجع نسبته 14.6% على أساس سنوي، وتراجعت نسبته 9.9% على أساس ربعي، حيث تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 14.9%، لتراجع أسعار النفط خلال نفس الفترة، وشكلت حصة الصادرات النفطية ما نسبته 78.3% من إجمالي الصادرات.

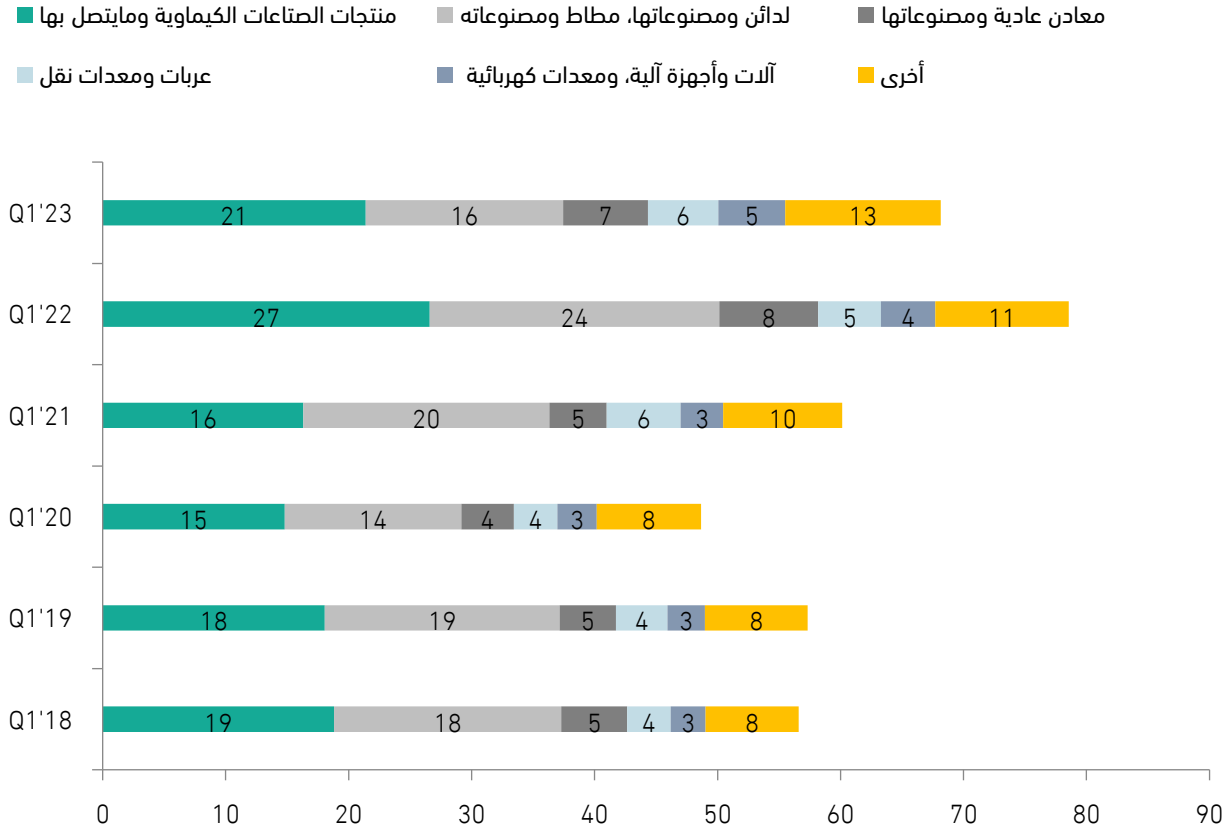
وسجلت الصادرات غير النفطية ما قيمته 68.1 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2023م بتراجع نسبته 13.3% على أساس سنوي و5.3% على أساس ربعي، وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية 21.7% من إجمالي الصادرات، وأقل من 24.8% متوسط آخر خمس سنوات.

## الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

شكلت منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها الحصة الأكبر من الصادرات غير النفطية بنسبة 31.4% خلال الربع الأول من عام 2023م.

الشكل (16): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

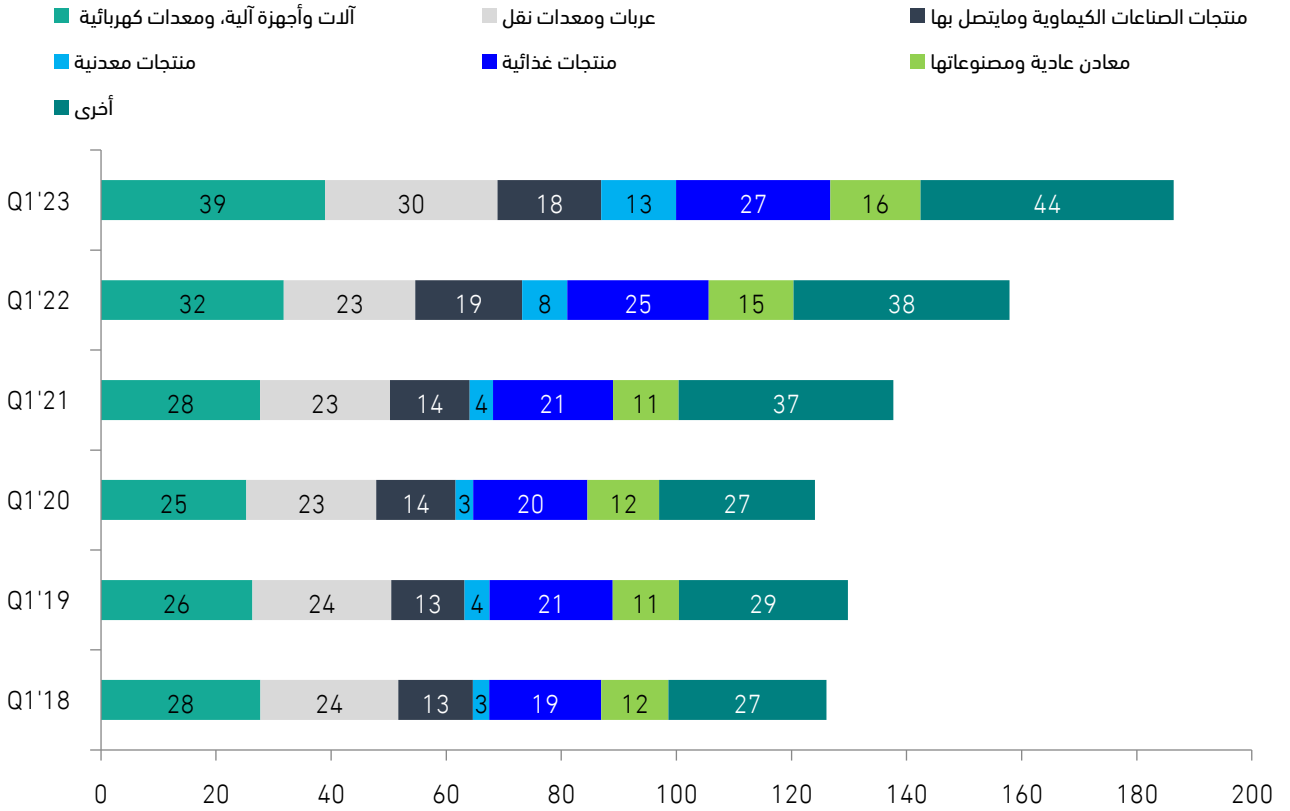
سجلت قيمة الصادرات من "منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها" تراجعًا سنويًا بنسبة 19.6% خلال الربع الأول من عام 2023م، لتصل إلى 21.4 مليار ريال، وتراجعت قيمة صادرات "اللدائن والمطاط ومصنوعاتها" بنسبة 31.7% لتبلغ حوالي 16 مليار ريال، وتراجعت قيمة الصادرات من "معادن عادية ومصنوعاتها" بنسبة 14.4% لتبلغ 6.9 مليار ريال.

## الواردات حسب أهم الأقسام

شهدت معظم أقسام الواردات ارتفاعًا ملحوظًا خلال الربع الأول من عام 2023م، أعلاها قسم "المنتجات المعدنية" و"عربات ومعدات نقل" بنسبة 65.8% و 31% على التوالي.

الشكل (17): الواردات حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)

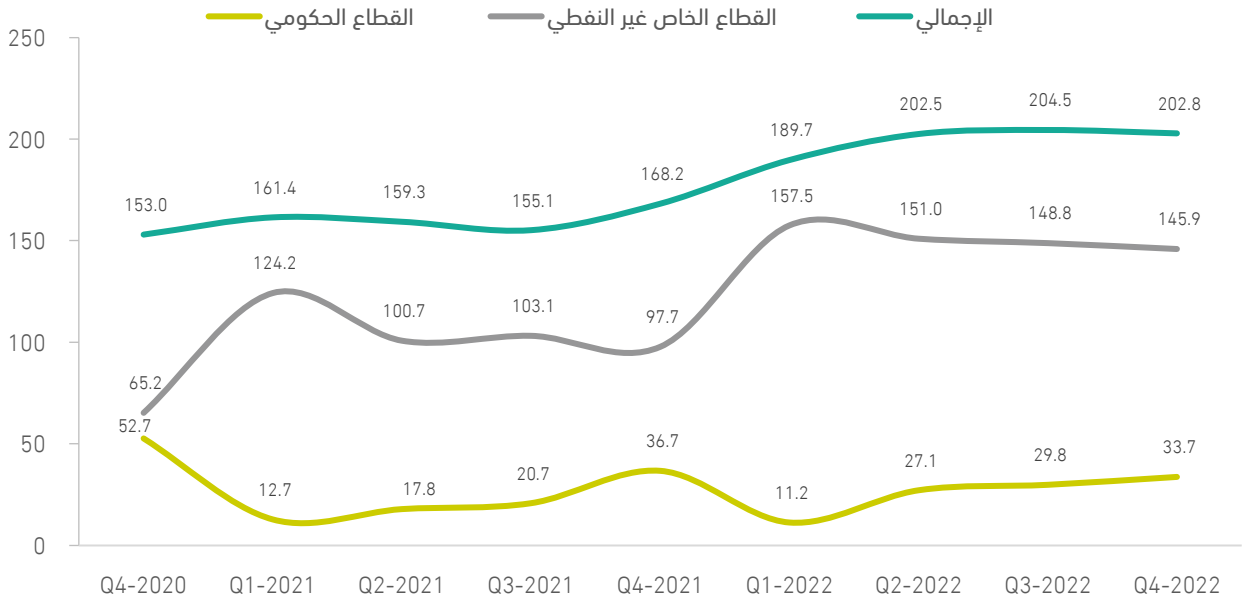


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

ارتفعت واردات قسم "الآلات والأجهزة الآلية الكهربائية" بنسبة 22.5% على أساس سنوي، لتسجل ما قيمته 39 مليار ريال، وبنسب قدره 20.9% من إجمالي الواردات، وكذلك ارتفعت "عربات ومعدات نقل" بنسبة 31% على أساس سنوي، لتصل إلى 29 مليار ريال، وبنسب بلغ 16.1%. وارتفعت واردات "المنتجات الغذائية" بنسبة 9.3% على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 26.8 مليار ريال، وبنسب بلغ 14.4%، ثم "منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها" والذي تراجع بنسبة 2.8% على أساس سنوي، لتسجل ما قيمته 18 مليار ريال، وبنسب بلغ 9.7%.

## تكوين رأس المال الثابت الحقيقي

الشكل (18): إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالقيم الحقيقية (مليار ريال)

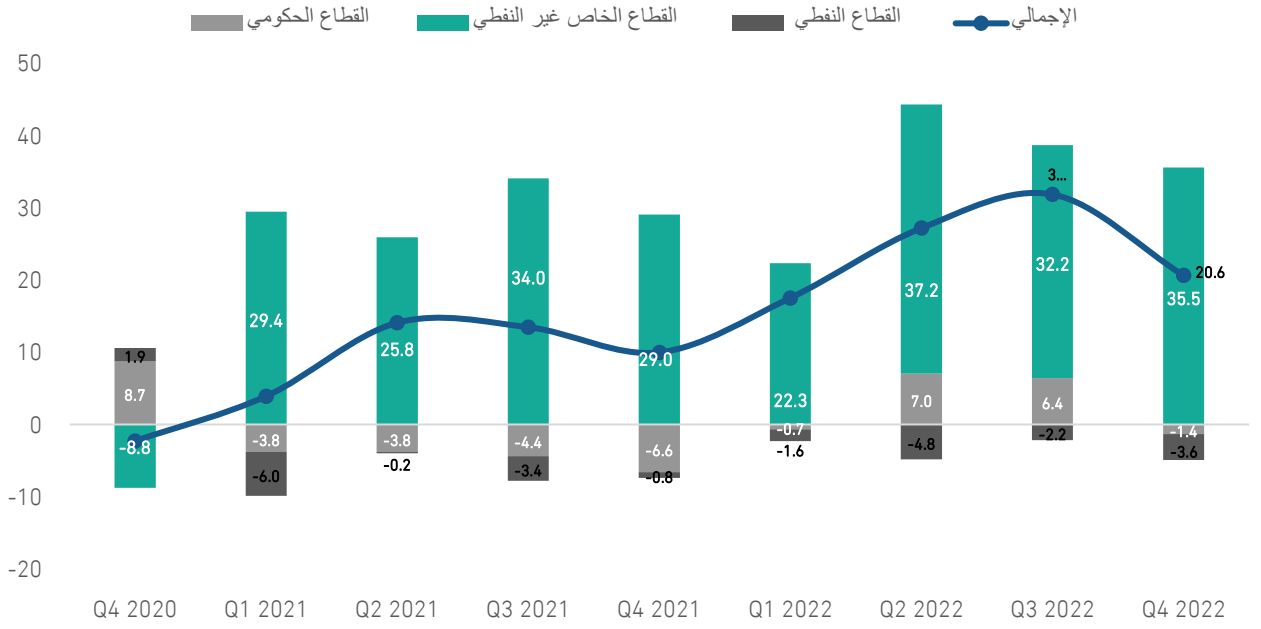


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022م

سجلت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة في الربع الرابع من عام 2022م نمواً سنوياً بنسبة 20.6%، لتصل إلى نحو 203 مليار ريال. كما سجلت قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاضاً ربعياً بنحو 0.8%.

وبالنظر إلى مكونات إجمالي تكوين رأس المال الثابت للربع الرابع من العام 2022م نجد بأن القطاع الحكومي بلغ نحو 33.7 مليار ريال مسجلاً بذلك انخفاضاً سنوياً بنحو 8.2%، وكذلك سجل القطاع الخاص غير النفطي نحو 145.9 مليار ريال محققاً بذلك نمواً سنوياً بلغ 49.3%، وفيما يتعلق بالقطاع النفطي بلغ نحو 23.2 مليار ريال محققاً بذلك انخفاضاً سنوياً بلغ 31.3%، ويعزى السبب الرئيس لنمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الارتفاع في القطاع الخاص غير النفطي.

الشكل (19): إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات التنظيمية  
(مليون ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022م

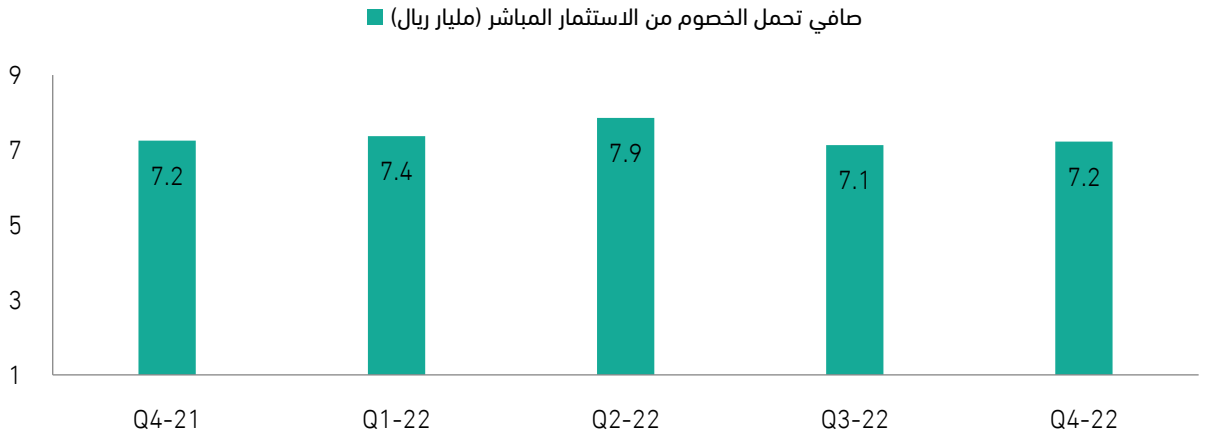
وفي جانب مساهمة مكونات إجمالي تكوين رأس المال الثابت للربع الرابع من العام 2022م نجد أن القطاع الحكومي زادت مساهمته ليصل إلى 17%، في حين انخفضت مساهمة القطاع الخاص غير النفطي ليسجل مساهمة بنحو 72%، كما انخفضت مساهمة القطاع النفطي ليسجل ما نسبته 11%.

## التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

سجلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الرابع من عام 2022م 7.2 مليار ريال.

الشكل (20): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر

(مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2022م

تراجعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل طفيف في الربع الرابع من العام 2022م بنسبة 0.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 7.22 مليار ريال (0.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وبحسب بيانات وزارة الاستثمار، شهدت عدد التراخيص الاستثمارية المصدرة للمستثمرين الأجانب ارتفاعاً بنسبة 30.7% على أساس سنوي، ليلبلغ عددها 1,276 ترخيصاً خلال الربع الرابع من عام 2022م.

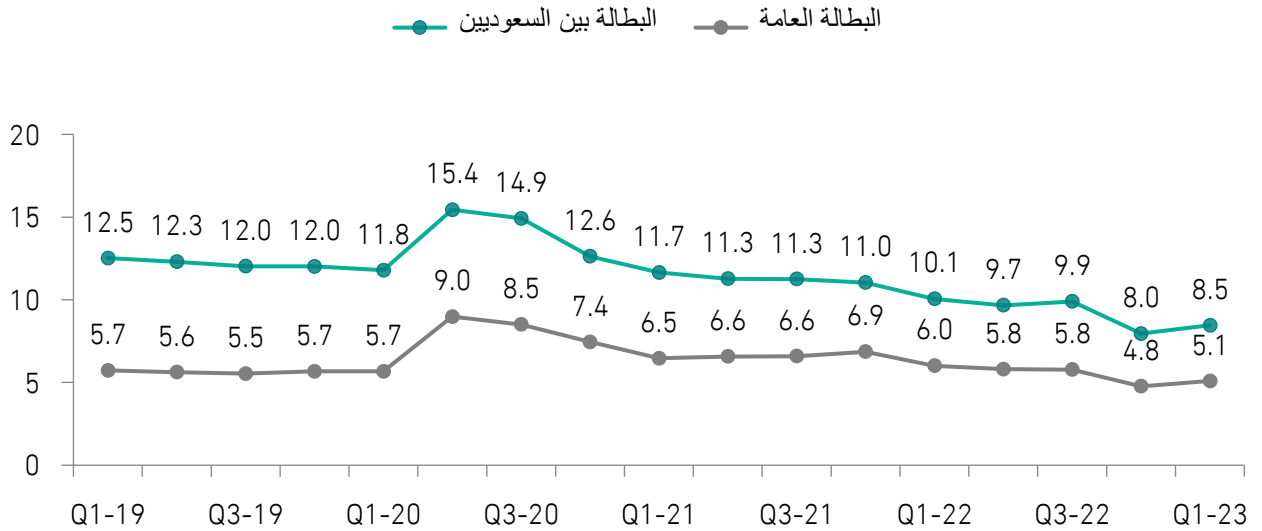
## سوق العمل

### مستويات البطالة العامة والبطالة بين السعوديين

وصلت نسب البطالة بين السعوديين إلى 8.5% واستقرت عند 5.1% للمستوى العام

الشكل (22): نسب البطالة العامة والبطالة بين السعوديين

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

انخفض معدل البطالة للمواطنين السعوديين في الربع الأول من عام 2023م، حيث بلغ 8.5% مقارنة مع الربع المماثل من عام 2022م والذي كان يبلغ 10.1%، وبالمقارنة مع الربع السابق، ارتفع معدل البطالة للسعوديين ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.5 نقطة مئوية.

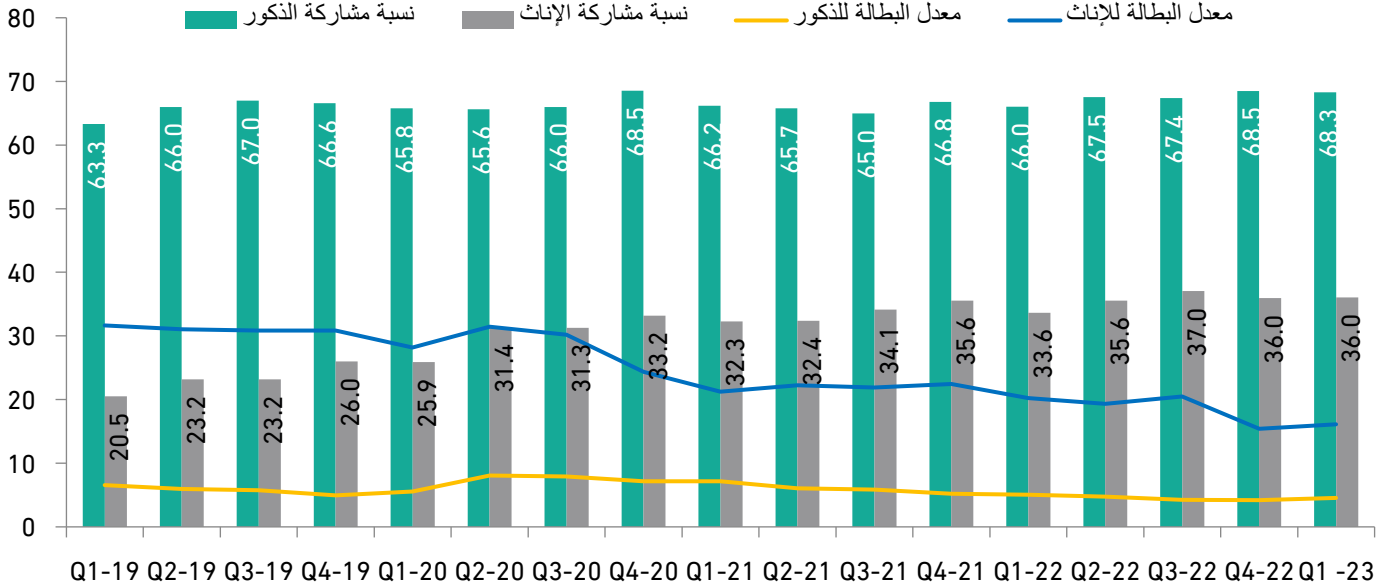
انخفض معدل البطالة الإجمالي للسكان في المملكة بمقدار 0.9 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2022م، ليصل إلى نسبة 5.1%، ولكن مرتفعاً ارتفاعاً طفيفاً عن الربع السابق بمقدار 0.3 نقطة مئوية.

يأتي الانخفاض المستمر في معدل البطالة بين السعوديين، في ظل تكثيف جهود الحكومة في توفير فرص عمل للمواطنين، وذلك من خلال سلسلة من البرامج والمبادرات، وكذلك دور القطاع الخاص في عمليات التوظيف.

# المشاركة في سوق العمل ونسب البطالة بين المواطنين بحسب الجنس

مستويات التشغيل بين الإناث السعوديات في ارتفاع مستمر مع ارتفاع طفيف لنسب البطالة

الشكل (23): نسب البطالة حسب الجنس  
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

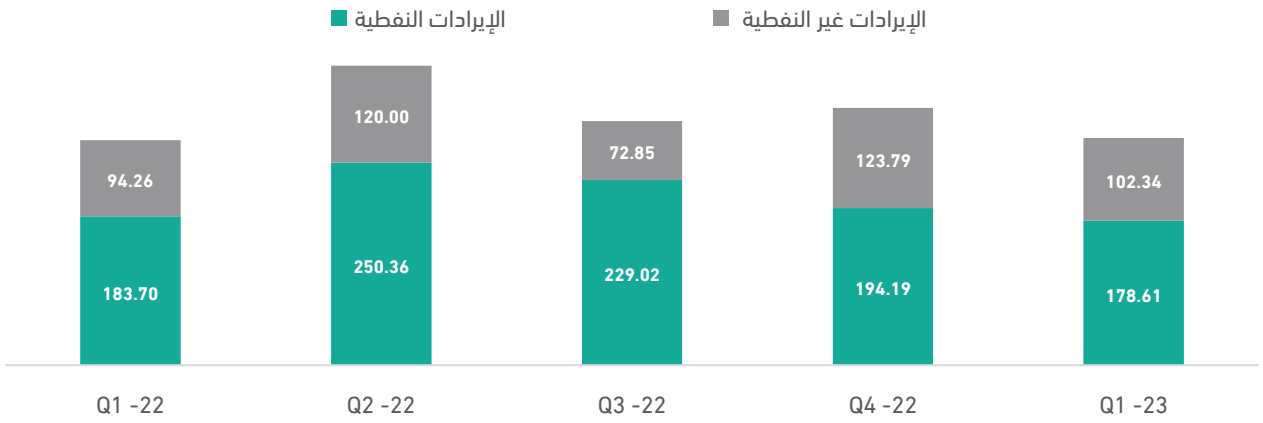
ارتفعت نسبة مشاركة الذكور من 66.0% إلى 68.3% بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2022م، وبالمقارنة مع الربع السابق فقد انخفضت نسبة مشاركة الذكور بمقدار طفيف بلغ 0.2 نقطة مئوية. وفيما يخص معدل مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة، فقد ارتفع بمقدار 2.4 نقطة مئوية ليصل إلى 36.0% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2022م، في حين حافظ على مستواه على أساس ربعي، كما انخفض معدل المشتغلات السعوديات إلى السكان بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتبلغ 30.2%.

وبالنسبة لمعدل البطالة بين السعوديين الذكور، فقد سجل ارتفاعاً ربعياً بلغ 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى نسبة 4.6%، وسجل معدل البطالة للإناث السعوديات كذلك ارتفاعاً ليصل إلى نسبة 16.1% بارتفاع قدره 0.7 نقطة مئوية على أساس ربعي. وقد يعزى هذا الارتفاع الطفيف في معدل البطالة بالنسبة للذكور والإناث إلى نهاية الفعاليات الترفيهية مثل موسم الرياض.

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 1.07% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023م.

الشكل (25): الإيرادات النفطية وغير النفطية

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2023م.

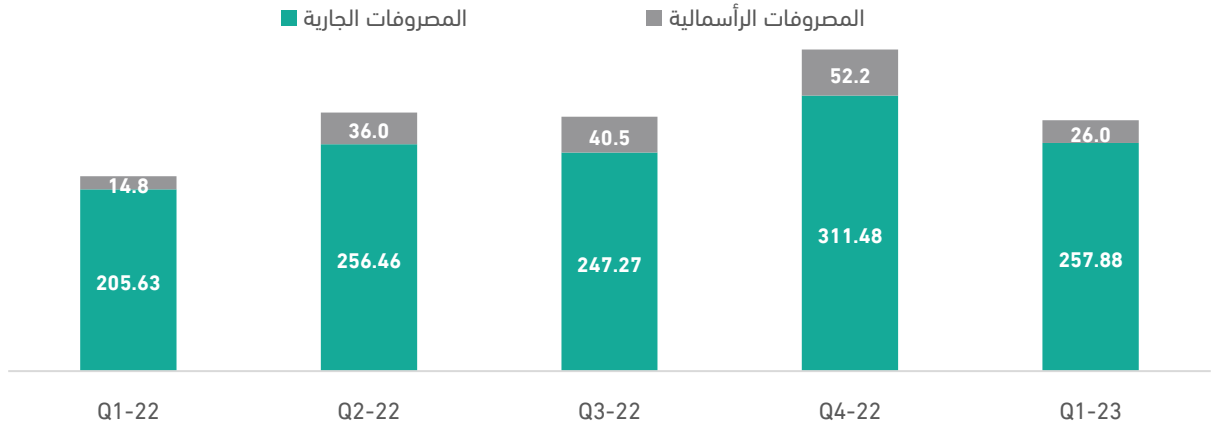
ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في الربع الأول من عام 2023م لتصل إلى 280,944 مليار ريال وبنسبة ارتفاع بلغت 1.07% على أساس سنوي، حيث سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً بنسبة 2.77% على أساس سنوي لتصل إلى 178,605 مليار ريال، وسجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 8.57% على أساس سنوي، حيث بلغت 102,339 مليار ريال، ويعزى ذلك إلى الارتفاع في إيرادات الضرائب على السلع والخدمات والتجارة والمعاملات الدولية، وكذلك على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية وغيرها من الضرائب الأخرى.

## المصروفات

ارتفعت المصروفات العامة للدولة بنسبة 29% للربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي.

الشكل (26): المصروفات الجارية والرأسمالية

(مليار ريال)



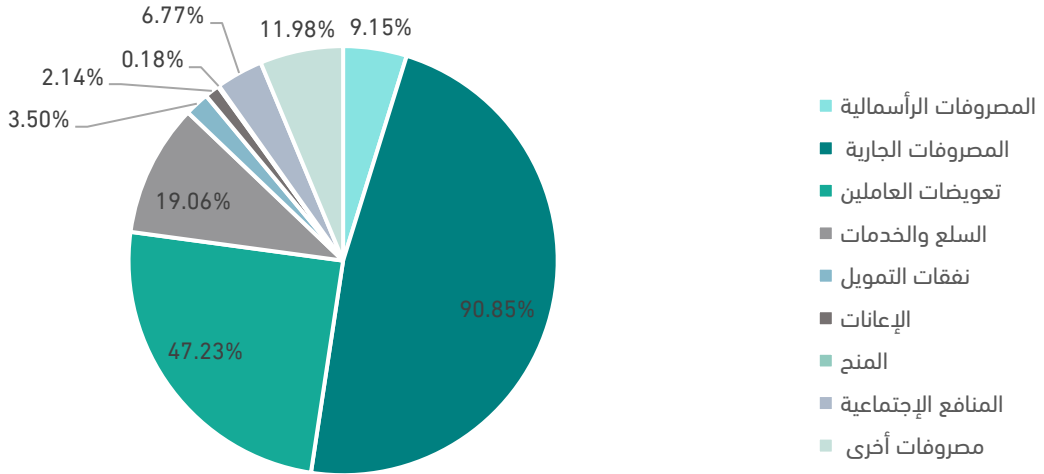
المصدر: وزارة المالية 2023م

ارتفعت المصروفات العامة للدولة في الربع الأول من عام 2023م، بنسبة 29% على أساس سنوي، حيث بلغت 283,855 مليار ريال، ويعزى ذلك لارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 25.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 257,876 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م، كما ارتفعت المصروفات الرأسمالية بنسبة 75.1% على أساس سنوي، حيث بلغت 25,979 مليار ريال.

# توزيع المصروفات حسب الفئة للربع الأول من عام 2023م

الشكل (27): توزيع المصروفات حسب الفئة

(نسبة مئوية)



المصدر: وزارة المالية 2023م

مثلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 47.23%، حيث بلغت نحو 134.07 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م، بارتفاع نسبته 7.11% على أساس سنوي، ويأتي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات في المرتبة الثانية في نسبة الصرف من إجمالي المصروفات، حيث مثل نسبة 19.06% ليبلغ 54.10 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م وبارتفاع قدره 70.08% مقارنة بالربع الأول من عام 2022م.

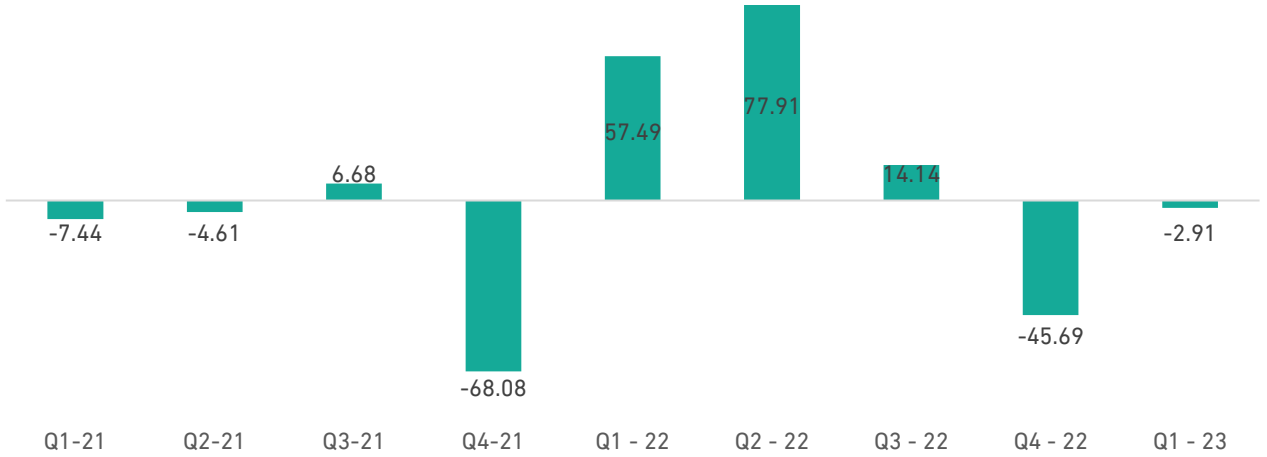
وشهد الربع الأول من عام 2023م ارتفاعاً في جانب المنافع الاجتماعية والمصرفات الأخرى بنسبة 51.57% و40.79% على التوالي في الربع الأول من عام 2023م وذلك على أساس سنوي.

## الميزانية العامة

عجز الميزانية العامة للدولة للربع الأول من عام 2023م.

الشكل (28): الميزانية العامة

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2023م.

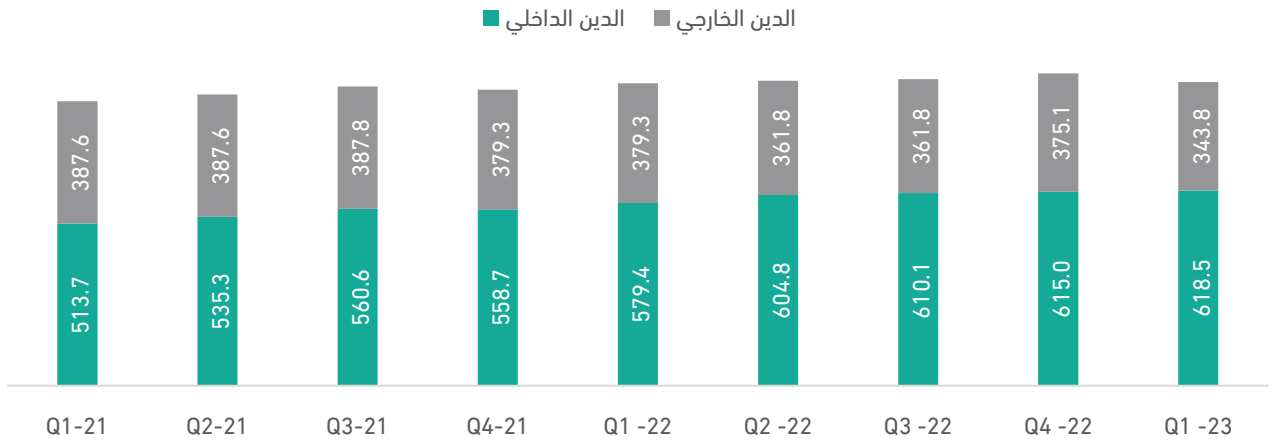
سجلت الميزانية العامة للدولة عجزاً مالياً قدره 2.91 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي المصروفات الحكومية للدولة بنسبة 29% خلال الربع الأول من عام 2023م على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 25.4% على أساس سنوي.

## الدين العام

تراجع الدين الخارجي خلال الربع الأول من عام 2023م.

الشكل (29): الدين الداخلي والخارجي

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2023م.

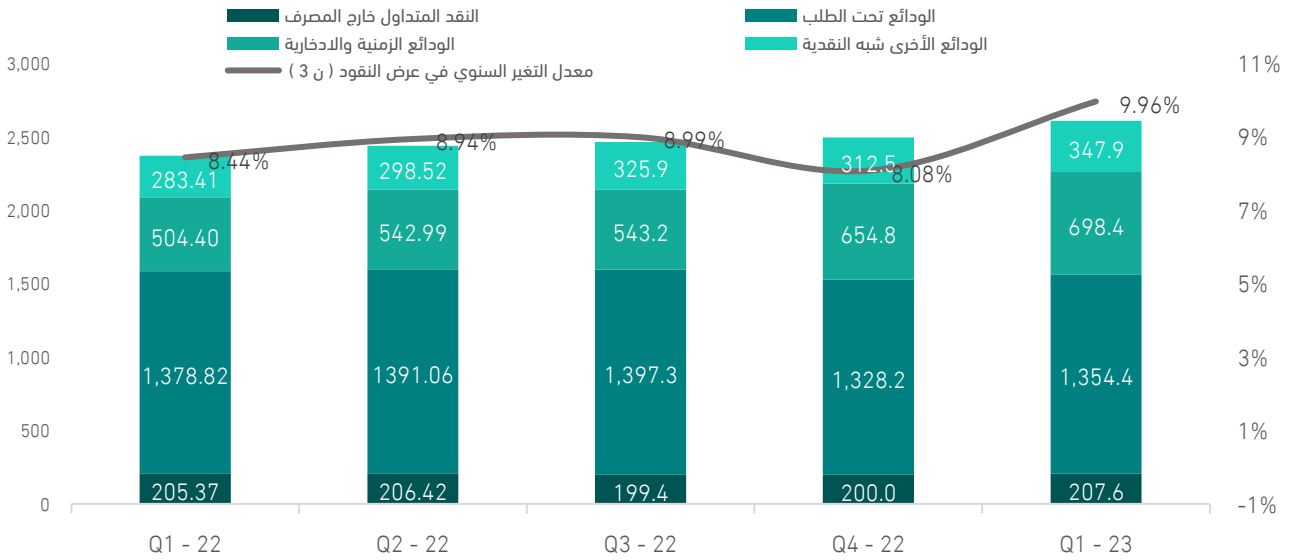
سجل إجمالي الدين العام في الربع الأول من عام 2023م ارتفاعاً بنسبة 0.38% على أساس سنوي، ويعزى استمرار ارتفاع الدين العام إلى سعي الحكومة لتمويل العجز من خلال الإصدارات أو الاقتراض، وتلعب إصدارات الدين دوراً أساسياً لتغطية عجز الميزانية واحتياجات المملكة المالية دون الحاجة بالضرورة إلى استنزاف الاحتياطات أو خفض الإنفاق على الاستثمارات، مما يساعد على ضمان استدامتها وخاصة مع نجاح المملكة في إدارة الدين خلال السنوات السابقة بشكل متميز، سواء من ناحية حجم الإصدارات أو التسعير أو آجال الاستحقاق الممتدة، وقد بلغ إجمالي كل من الدين الداخلي والدين الخارجي 618.504 مليار ريال و343.75 مليار ريال على التوالي حتى نهاية الربع الأول من عام 2023م، وبارتفاع قدره 6.75% في الدين الداخلي، وانخفاض بمقدار 9.36% للدين الخارجي.

## الأداء النقدي

ارتفع إجمالي الكتلة النقدية (ن3) على أساس سنوي بواقع 9.96% في الربع الأول من عام 2023م.

### الشكل (30): تطورات عرض النقود

(مليار ريال)

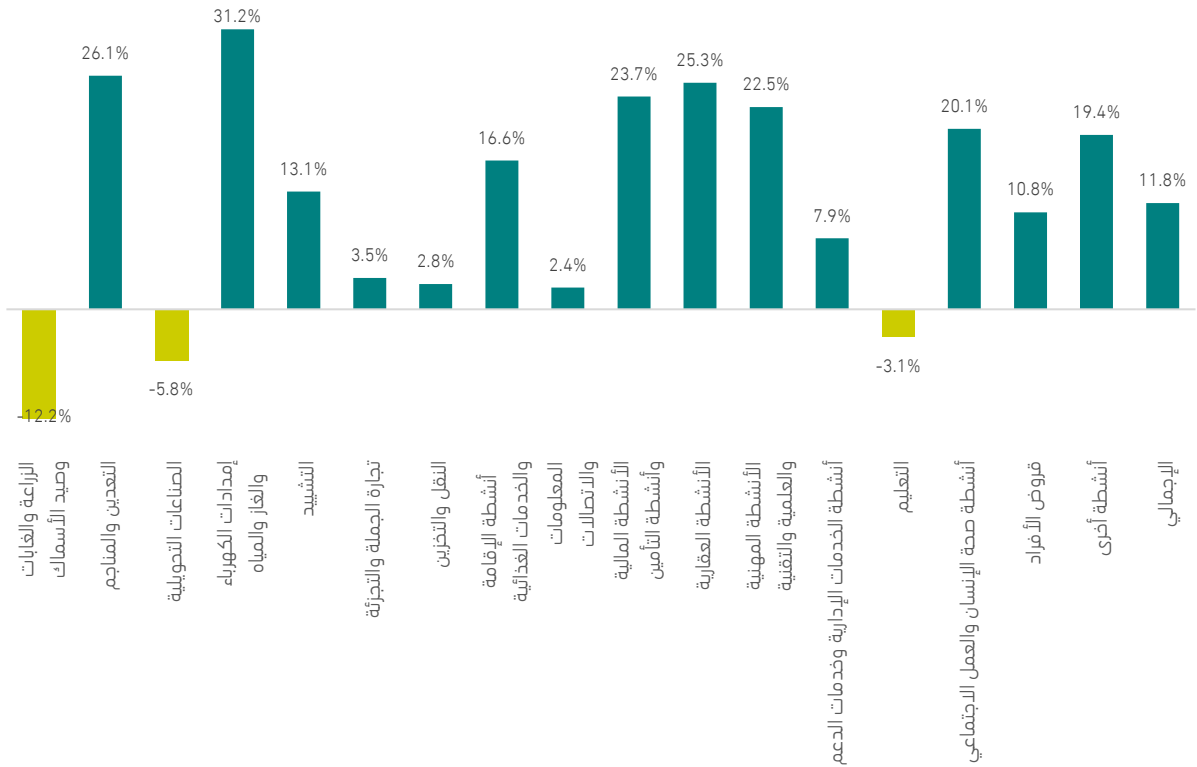


المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م.

بلغ إجمالي عرض النقود (ن3) ما يعادل 2,608 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م، منها نحو 9% خارج البنوك، في حين شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 52%، وكذلك مثلت ودائع الادخار والودائع لأجل ما نسبته 27%، والودائع سريعة التسييل بنسبة 13%. وارتفع عرض النقود (ن3) بنسبة 9.96% خلال الربع الأول على أساس سنوي مدعوماً بنمو كافة المكونات ما عدا الودائع تحت الطلب فقد انخفضت بنسبة 1.8% على أساس سنوي.

حقق الائتمان المصرفي نمواً سنوياً بمقدار 11.8% خلال الربع الأول من عام 2023م، متجاوزاً 2.4 تريليون ريال مدعوماً بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ما عدا أنشطة التعليم وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة الزراعة وصيد الأسماك.

الشكل (31): معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي للربع الأول من عام 2023م (نسبة مئوية)

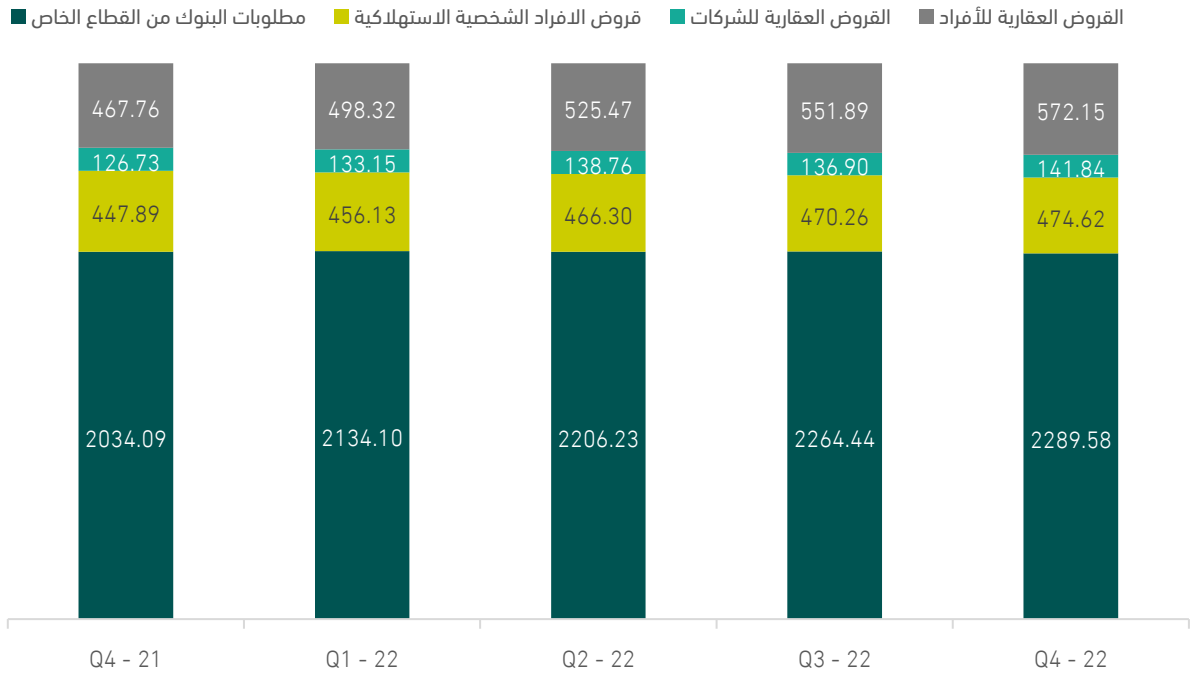


المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

بلغ إجمالي الائتمان المصرفي نحو 2,411 مليار ريال سعودي بنمو سنوي نحو 11.8% مدعوماً بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ما عدا أنشطة التعليم وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة الزراعة وصيد الأسماك، حيث بلغ أعلى معدل نمو في الائتمان للأنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه بمعدل نمو سنوي بلغ 31.3% ويليه نشاط التعدين والمناجم بنمو سنوي بلغ 26.1%، في حين انخفضت أنشطة التعليم وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنحو 3.1% و 5.8% و 12.2% على التوالي، كما حققت قروض الأفراد نمواً بنحو 11% على أساس سنوي وتمثل قروض الأفراد نحو 49% من إجمالي الائتمان المصرفي.

# سجلت القروض العقارية من المصارف التجارية وشركات التمويل ارتفاعاً سنوياً بلغ 20.1% خلال الربع الرابع لعام 2022م.

الشكل (32): القروض العقارية من المصارف التجارية وشركات التمويل للربع الرابع 2022م  
(مليار ريال)



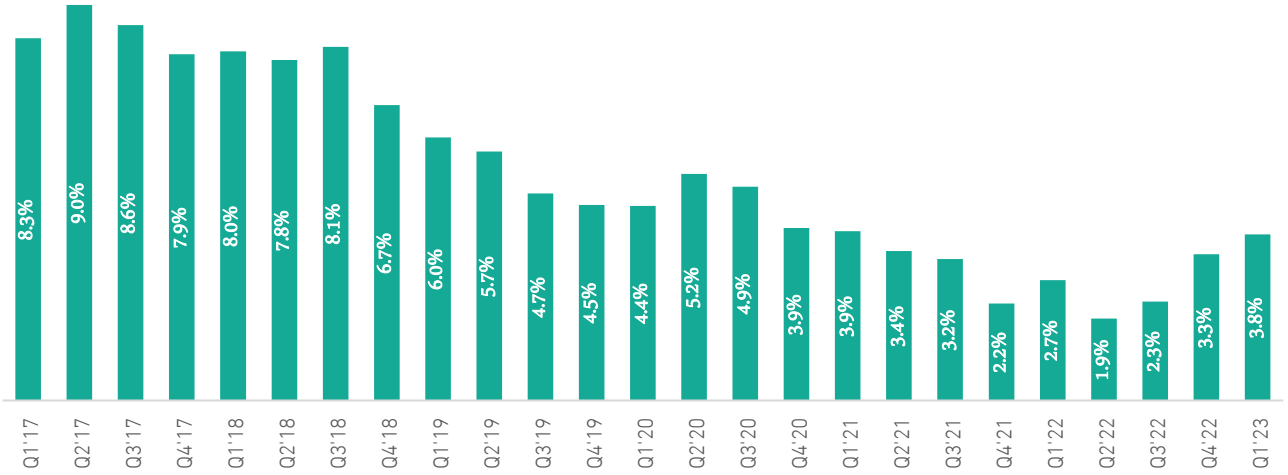
المصدر: البنك المركزي السعودي 2022م.

سجلت إجمالي القروض العقارية من المصارف التجارية ومن شركات التمويل خلال الربع الرابع من عام 2022م زيادة سنوية وقدرها 20.1% لبلغ إجمالي القروض العقارية نحو 714 مليار ريال سعودي، ويعزى السبب بشكل رئيس إلى ارتفاع القروض العقارية للأفراد بنحو 22.3% على أساس سنوي لبلغ حوالي 572 مليار ريال خاصة مع تطوير المناطق العشوائية في بعض المدن، وكذلك نمو القروض العقارية للشركات بنحو 11.9% على أساس سنوي لبلغ حوالي 142 مليار ريال.

# بلغ فائض سيولة المصارف ما نسبته 3.8% من إجمالي الأصول في الربع الأول من عام 2023م.

الشكل (33): نسبة سيولة المصارف إلى إجمالي الأصول

(نسبة مئوية)



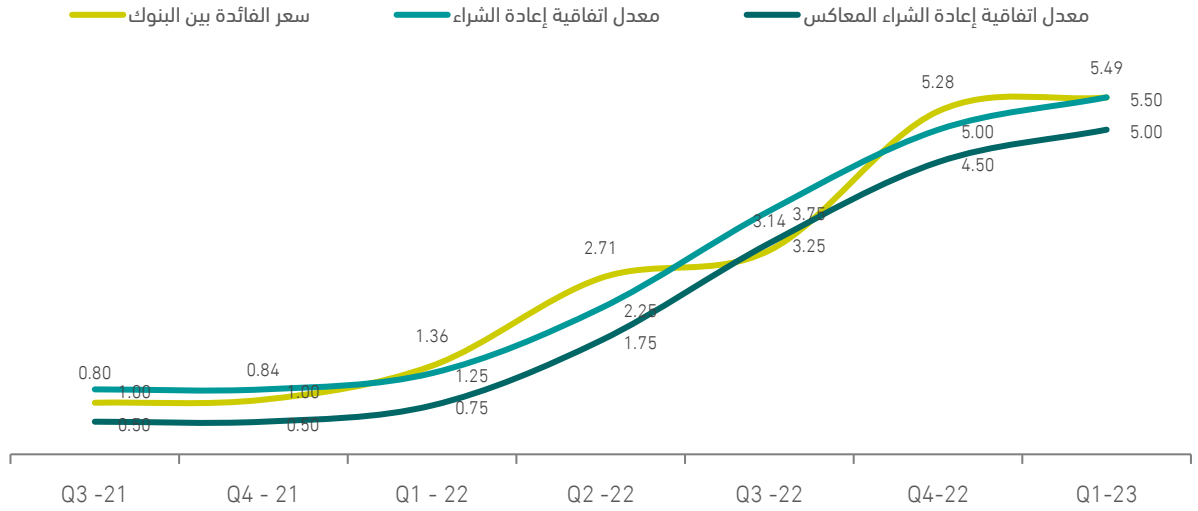
المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

يتم حساب سيولة المصارف الزائدة عن طريق جمع صافي الأصول الأجنبية (الأصول مطروحاً منها الخصوم) أذونات البنك المركزي والنقد المتاح في الخزنة من الميزانية العمومية الموحدة للبنوك التجارية. الجدير بالذكر بأن مستويات السيولة الزائدة للمصارف في زيادة مستمرة للربع الرابع على التوالي ولكن تعد أقل مقارنة بمستوياتها ما قبل وأثناء الجائحة من 5.2% إلى 3.8% في الربع الأول من عام 2023م.

# رفع البنك المركزي السعودي «ساما» معدل الفائدة للمرة الثانية خلال الربع الأول من العام 2023م بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة.

الشكل (34): أسعار الفائدة

(نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

رفع البنك المركزي السعودي «ساما» معدل الفائدة للمرة الثانية خلال العام 2023م بواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، بالتزامن مع البنك المركزي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم.

حيث ارتفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5.50%، ورفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5.0% مشيرًا إلى أن ذلك يأتي اتساقًا مع أهداف البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وفي ضوء التطورات العالمية.

كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 5.49%، والجدير ذكره أن الفارق بين متوسط سعر الفائدة بين المصارف على الودائع بالريال (السايبور) وسعر الفائدة بين البنوك بالدولار (اللايبور) لفترة ثلاثة أشهر بلغ نحو 57 نقطة أساس لصالح الريال في الربع الأول من عام 2023م، في حين بلغ في الربع الرابع من العام السابق نحو 77 نقطة أساس.

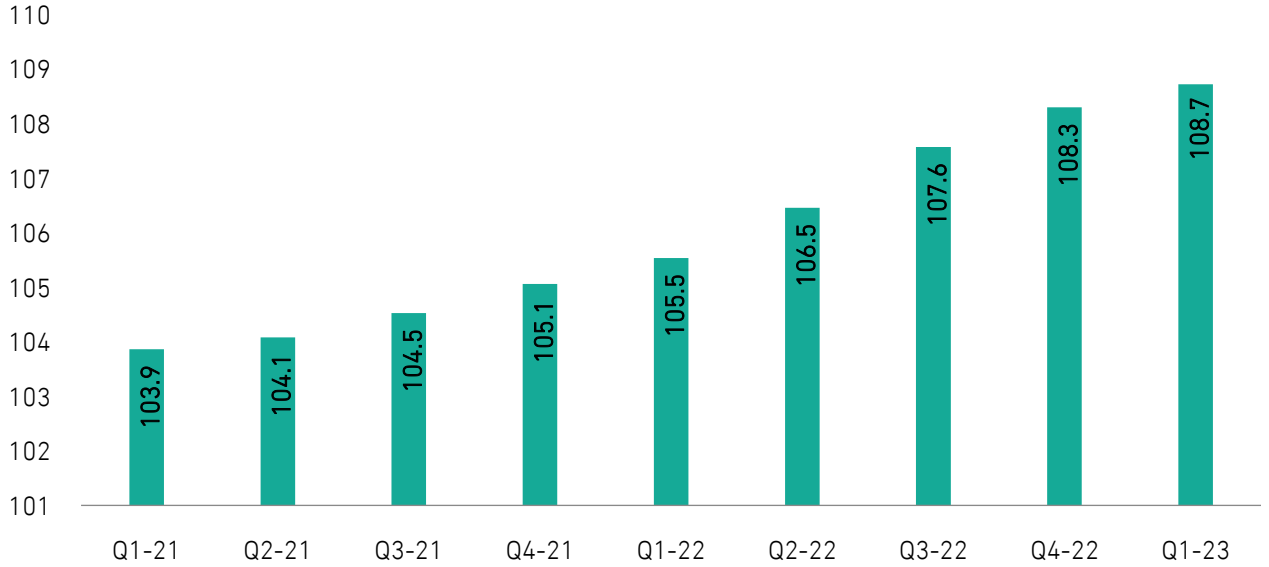
والجدير بالذكر بأن السايبور يحدد العرض والطلب على المال بين المصارف السعودية بالريال السعودي، واللايبور هو سعر الإقراض الأساس بين المصارف العالمية بالدولار. ويعكس ارتفاع السايبور عن اللايبور مستوى مخاطر سيولة وائتمان أعلى لدى النظام المصرفي السعودي والريال ككل مقارنة بالدولار. ولذلك فإن ارتفاع مؤشر الإقراض بالريال عن نظيره الدولار يردم الفجوة التي قد تشجع على تحويل الودائع المحلية من الريال إلى الدولار.

## الرقم القياسي لأسعار المستهلك

بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 108.7 نقطة في الربع الأول من عام 2023م

الشكل (35): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(نقطة)

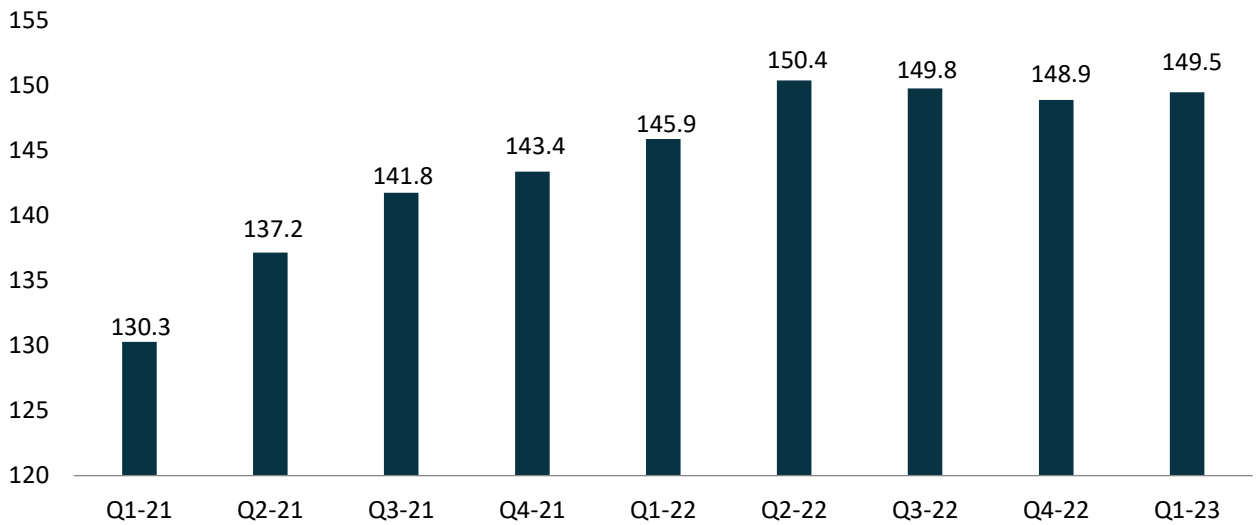


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الأول من 2023م 108.7 نقطة بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.4% على أساس ربع سنوي، بسبب مجموعة السكن وتوابعه والأغذية والمشروبات والنقل، ولم يلاحظ أن الآثار التضخمية النسبية كانت شديدة مقارنة ببقية دول العالم، نتيجة للتحسن المستمر للظروف الاقتصادية في المملكة.

## بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة 149.5 نقطة في الربع الأول من عام 2023م.

الشكل (36): مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة  
(نقطة)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجل مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة 149.5 نقطة خلال الربع الأول من 2023م بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.4% على أساس ربعي، وسجلت جميع المؤشرات الفرعية ارتفاعات متباينة نسبيًا.

## ملخص مؤشر أسعار سلة المستهلك (2018=100) جدول (2): إحصائيات شهر مارس 2023 لمؤشر أسعار سلة المستهلك

نسبة التغير في مارس 2023		الأرقام القياسية			الأهمية النسبية %	فئات الإنفاق الرئيسية
فبراير 2023	مارس 2022	مارس 2023	فبراير 2023	مارس 2022		
0.06	2.74	108.74	108.67	105.84	100.00	الرقم القياسي العام
-0.38	2.34	122.05	122.52	119.26	18.78	الأغذية والمشروبات
0.07	0.21	114.99	114.91	114.75	0.6	التبغ
0.04	-2.20	100.36	100.32	102.62	4.2	الملابس والأحذية
0.37	7.37	95.58	95.23	89.02	25.5	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى
-0.5	-1.52	107.89	108.43	109.55	6.74	تأثيث وتجهيزات المنزل
0.05	1.15	103.84	103.79	102.66	1.43	الصحة
0.2	1.85	118.41	118.17	116.26	13.05	النقل
-0.07	-0.36	111.07	111.15	111.47	5.62	الاتصالات
-0.03	0.55	105.45	105.48	104.87	3.06	الترفيه والثقافة
0	3.15	102.65	102.65	99.52	2.87	التعليم
0.11	6.29	122.11	121.98	114.88	5.6	المطاعم والفنادق
0.34	-0.38	108.01	107.64	108.42	12.57	السلع والخدمات الشخصية المتنوعة

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجلت نتائج مؤشر أسعار المستهلكين لشهر مارس 2023م ارتفاعاً بنسبة 2.7% على أساس سنوي و0.06% على أساس شهري. ولا تزال نتائج التضخم أقل بكثير من الأرقام القياسية المسجلة عند أعلى مستوياتها خلال الجائحة للفترة بين (يوليو 2020م – يونيو 2021م)، والتي بلغ متوسطها 5.7%، ويعزى هذا الارتفاع عن نظيره من العام الماضي إلى ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى.

## ملخص مؤشر أسعار سلة الجملة (2018=100) جدول (3): إحصائيات شهر مارس 2023م لمؤشر أسعار الجملة

نسبة التغير في مارس 2023		الأرقام القياسية			الأهمية النسبية %	فئات الإنفاق الرئيسية
		مارس 2023	فبراير 2023	مارس 2022		
-0.29	1.12	149.18	149.61	147.53	100.00	الرقم القياسي العام
0.8	3.01	139.63	138.52	135.55	8.67	منتجات الزراعة وصيد الأسماك
0.11	1.27	115.86	115.74	114.4	0.59	الخامات والمعادن
-0.29	5.11	133.65	134.04	127.16	17.31	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات
-0.95	1.28	174.75	176.42	172.53	33.72	سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
0.19	-1.06	136.82	136.56	138.28	39.71	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

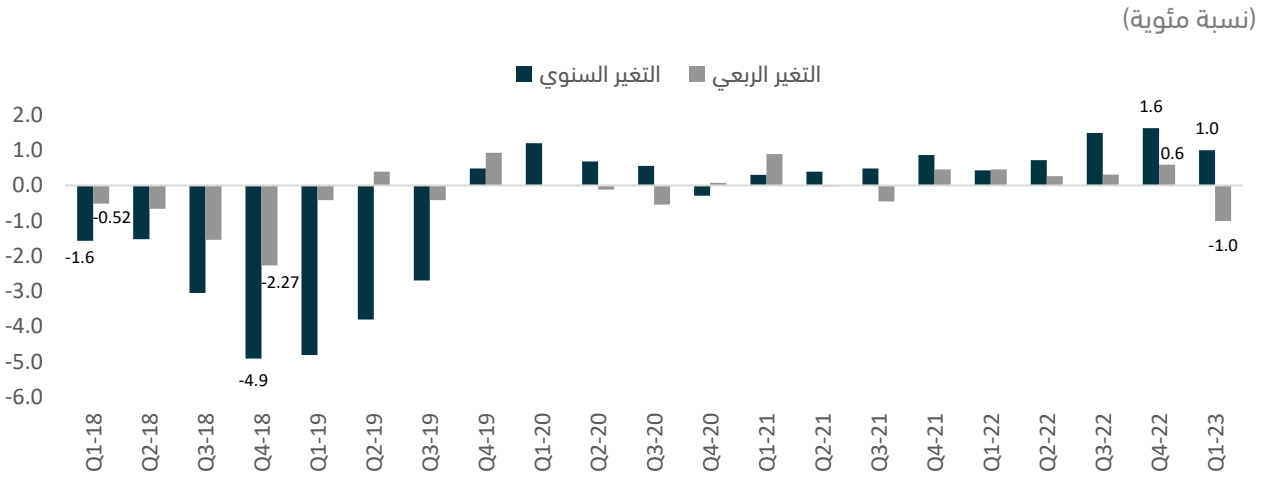
تظهر أرقام مؤشر أسعار الجملة لشهر مارس 2023م آثار التباطؤ، وتراجعت أرقام التضخم على مدى الأشهر القليلة الماضية في إشارة إلى تحسن التجارة العالمية.

## الرقم القياسي لأسعار العقارات

تأثرت أسعار العقارات بالتسارع في منح القروض العقارية للأفراد والسياسات الحكومية الرامية لتملك المسكن، ما دعم صعودها، وعلى الرغم من ارتفاع الرقم القياسي لأسعار العقارات في الربع الأول 2023م على أساس سنوي إلا أنه تراجع على أساس ربعي بعد سلسلة من الارتفاعات الربعية، إذ يلاحظ إسهام تصاعد معدلات الفائدة في الحد من الطلب على العقارات، والسكنية منها بوجه خاص، وظهر هذا واضحاً بالتراجع في عدد وقيم صفقات العقارات السكنية، فمن المرجح أن تشهد الفترات المقبلة فتوراً في التبادلات العقارية وفي أسعار العقارات بسبب حجم القطاع السكني في المؤشر وقيادته للطلب العقاري في الأرباع الماضية.

### ارتفاع الرقم القياسي لأسعار العقارات على أساس سنوي خلال الربع الأول 2023م.

الشكل (37): معدل التغير الربعي والسنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

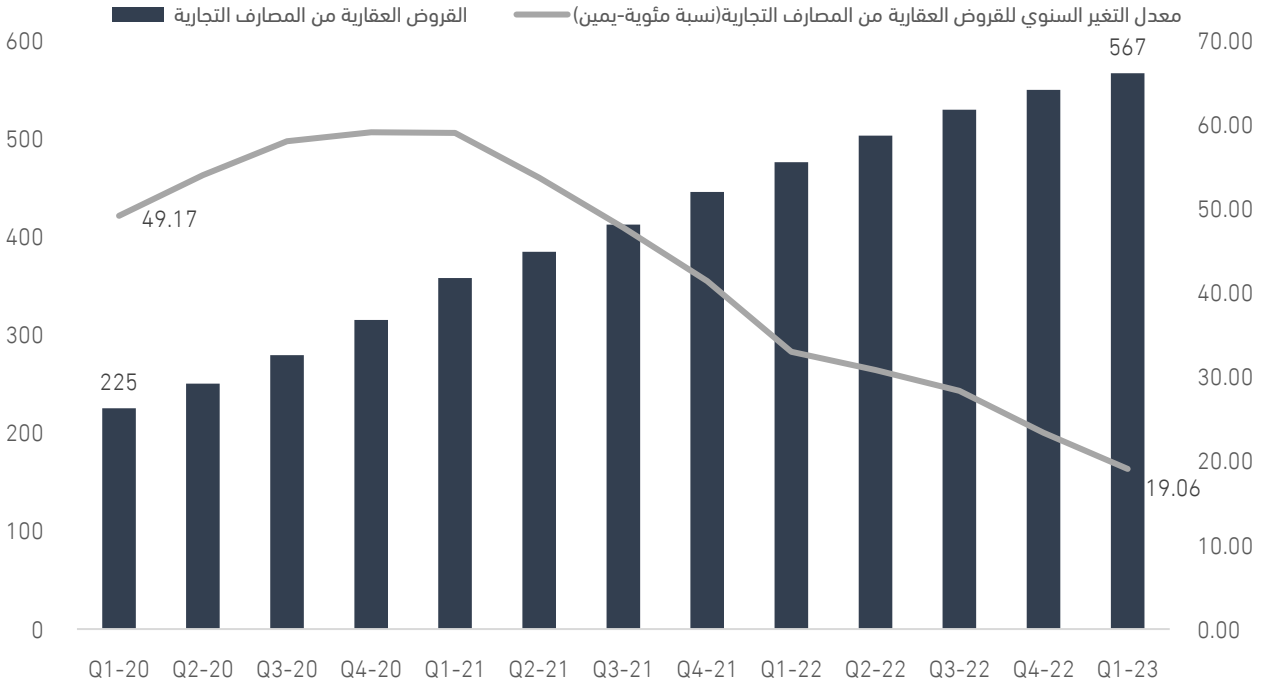
ارتفع مؤشر أسعار العقارات العام بنسبة 1.0% على أساس سنوي في الربع الأول 2023م، وذلك عن الربع السابق الذي شهد ارتفاعاً مقداره 1.6%، مما قد يشير إلى فتور وتراجع في التبادلات العقارية، يعزى ذلك لارتفاع القطاع السكني بنسبة 1.6%، وارتفاع محدود لأسعار العقارات التجارية بنسبة 0.1% وتراجع العقارات الزراعية بنسبة 0.4%، فيما شهد التغير الربعي للمؤشر انخفاضاً محدوداً نسبياً بواقع 0.1% بعد ما كان مرتفعاً في خمس أرباع متوالية وذلك لتراجع القطاع السكني بنسبة 0.2%.

## قروض التمويل العقاري

ارتفاع القروض العقارية للأفراد من البنوك التجارية بنسبة 19% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2023م وبأقل وتيرة له منذ الربع الرابع لعام 2020م

الشكل (38): التغير الربعي للقروض العقارية للأفراد ومتوسط سعر الفائدة بين البنوك.

(مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

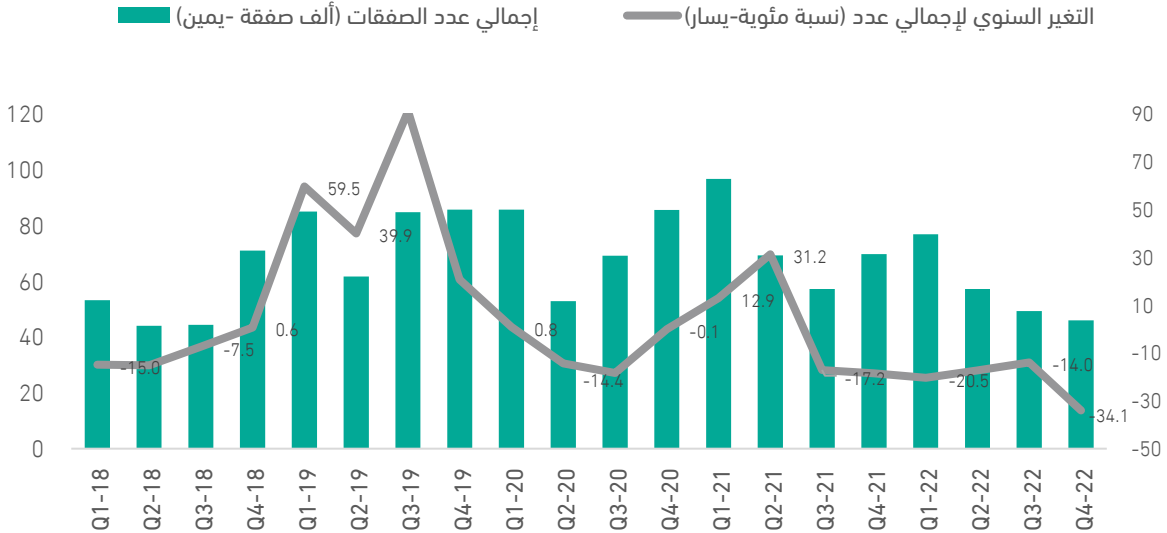
استمر ارتفاع إجمالي القروض العقارية المقدمة للأفراد من البنوك التجارية ولكن بوتيرة أقل بعدما وصلت ذروتها في الربع الرابع 2020م إذ نمت بنسبة 19% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023م، وهي أقل مما تحقق في الأرباع السابقة كما سجلت ارتفاعاً ولكن بتباطؤ على أساس ربعي بواقع 3.1% حيث أدى ارتفاع أسعار العقارات السكنية وارتفاع تكلفة الإقراض (سعر الفائدة) إلى انخفاض وتيرة التسارع في الطلب على القروض العقارية، ووصل إجمالي القروض العقارية المقدمة للأفراد من البنوك التجارية حتى الربع الأول 2023م حوالي 566.9 مليار ريال.

وبشكل عام تحسنت القروض العقارية للأفراد المقدمة من البنوك التجارية وكذلك من شركات التمويل إجمالاً منذ يناير 2018م إذ أسهم تخفيض البنك المركزي السعودي للدفعة المقدمة-الدفعة الأولى كشرط للحصول على التمويل العقاري للأفراد- من 30% إلى 15% ثم 10% مع تدني أسعار الفائدة في الفترة الماضية، بالإضافة إلى بعض السياسات الحكومية المحفزة لتملك المسكن للمواطنين كالتمويل المدعوم إذ كانت من يدعم صعود الرقم القياسي لأسعار العقارات خلال الفترة.

## عدد الصفقات العقارية

انخفاض عدد الصفقات العقارية بنسبة 34% على أساس سنوي

الشكل (39): التغير الربع سنوي لإجمالي عدد الصفقات السكنية والتجارية



المصدر: وزارة العدل 2022م

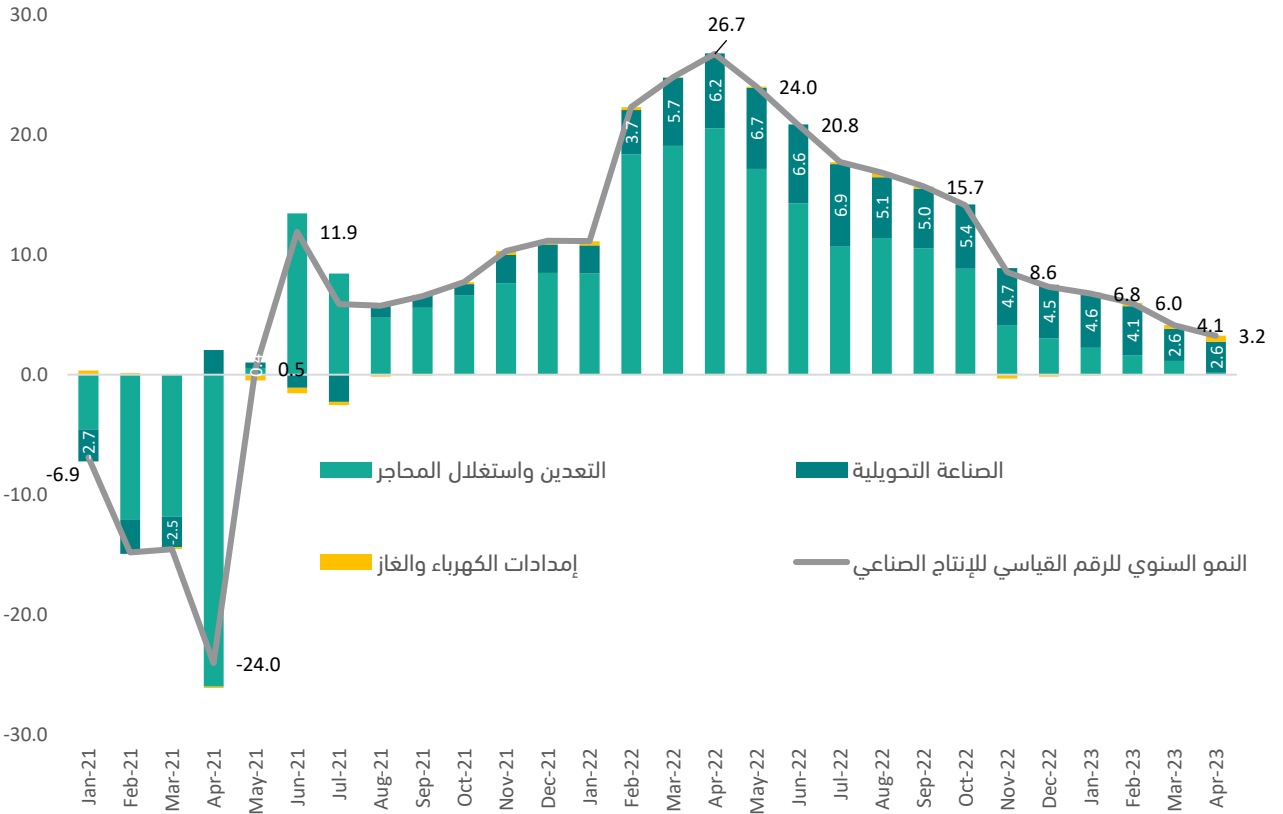
خلال الربع الرابع 2022م، تراجع عدد الصفقات العقارية في المملكة بنسبة 34% على أساس سنوي وبواقع 6.7% على أساس ربعي لتسجل حوالي 45.9 ألف صفقة، وانخفضت قيمتها السنوية بنحو 11%، يأتي ذلك نتيجة تراجع عدد الصفقات السكنية بنسبة 38% و 11% على أساس سنوي وربعي، وعلى الرغم من تراجع الطلب العقاري في هذا الربع، فإنه ما تزال الأراضي السكنية تأخذ النصيب الأكبر من حيث عدد الصفقات إذ بلغت 35 ألف صفقة من أصل 49.1 ألف صفقة مُنفذة خلال الربع الثالث 2022م.

ويأتي هذا التراجع في الصفقات السكنية بعد النمو المتسارع لأسعار الفائدة (تكلفة الإقراض) بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العقارات، الأمر الذي أثر على الطلب العقاري السكني، والذي يعتمد جزء منه على الطلب على القروض العقارية، والتي تابأت في الفترة الأخيرة نتيجة لذلك، في حين تراجعت الصفقات العقارية التجارية بنسبة 25% و 4% على أساس سنوي وعلى أساس ربعي، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت قيمتها السنوية بواقع 25%.

## مؤشر الإنتاج الصناعي

ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في شهر أبريل عام 2023م نتيجة للأثر الإيجابي لنشاط الصناعات التحويلية.

الشكل (40): النمو السنوي للرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ومكوناته.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

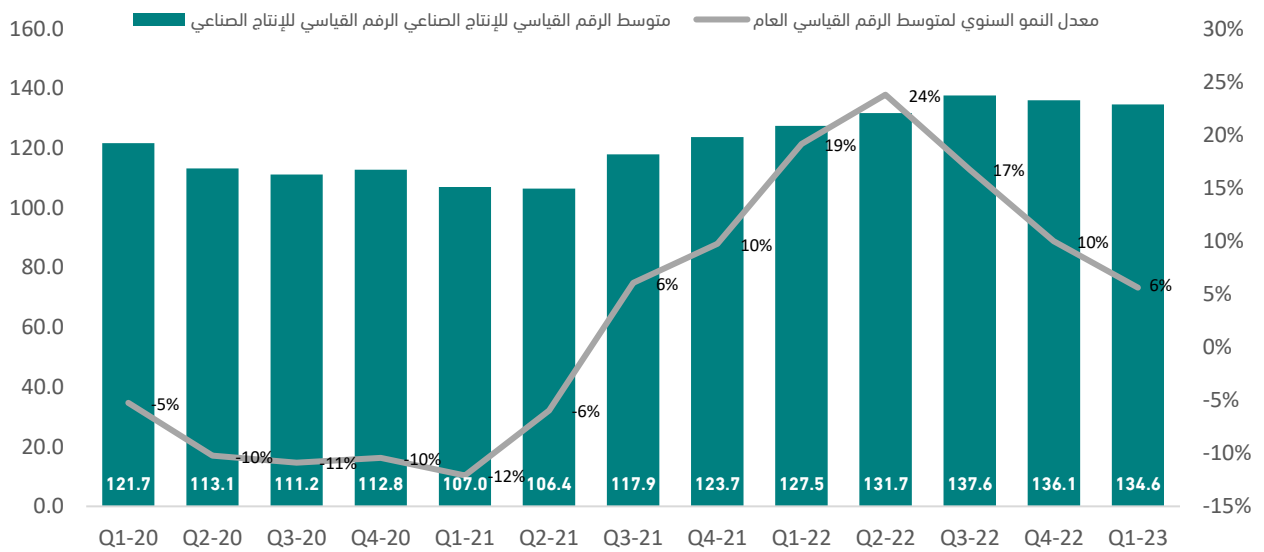
استمر مؤشر الإنتاج الصناعي في تسجيل معدلات نمو إيجابية ليرتفع بنسبة 3.2%، وعلى الرغم من هذا النمو في المؤشر العام إلا أنه أقل تسارعاً، حيث يعتبر أقل نمو سنوي يُسجل منذ بلغ ذروته في أبريل 2022م، كما تراجع بنسبة 0.3% بالمقارنة مع الشهر السابق.

وبالنظر إلى مكونات المؤشر فقد ارتفع نشاط التعدين والتحجير بـ 0.2% على أساس سنوي، ومن الملاحظ أن هذا النمو أقل تسارعاً بالمقارنة مع أدائه في الشهور الماضية، ويعزى ذلك إلى أمرين: الأول؛ مواصلة المملكة لسياستها الداعمة لضبط الأسواق النفطية من خلال اتفاقية أوبك بلس وما ينتج عنها، والآخر تباطؤ النمو السنوي للصادرات النفطية في الأشهر الثلاثة الأخيرة بعدما بلغت ذروتها في أبريل 2022م، وأشارت أوبك في تقريرها الصادر في مايو 2023م إلى انخفاض المعروض النفطي العالمي لشهر أبريل 2023م بمقدار 0.5 مليون برميل في اليوم على أساس شهري إلى 101.3 مليون برميل يومياً في المتوسط، بزيادة 2.4 مليون برميل يومياً على أساس سنوي.

وعلى نفس مستوى أدائه في الشهر السابق أظهرت بيانات نشاط الصناعات التحويلية ارتفاعاً إيجابياً مستمراً، حيث ارتفعت بنسبة 10.5% في شهر أبريل 2023م على أساس سنوي، وانخفاض بنسبة 2.0% على أساس شهري، ومن الملاحظ أن أداء نشاط الصناعات التحويلية استمر في الارتفاع بوتيرة أعلى من نشاط التعدين واستغلال المحاجر خلال الأشهر الحالية، وعلى الرغم من تباطؤ الصادرات غير النفطية بجميع أنواعها خلال الشهر الماضي مارس 2023م، إلا أن الصناعة المحلية استفادت من الطلب المحلي واستمرار المشاريع الحكومية، وحسب ما جاء في مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات لشهر مايو 2023م من تحسن قوي في ظروف الأعمال في القطاع غير النفطي، وساعد ارتفاع الطلب في السوق إلى زيادة قوية في النشاط الاقتصادي، وتجاوباً مع قوة الطلب استمر ارتفاع الإنتاج والتوظيف والمشتريات.

فيما ارتفع مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز بنسبة 25.6% على أساس سنوي، حيث يتأثر هذا النشاط بالموسم، إذ يرتفع المؤشر بشكل ملحوظ في أشهر الصيف من كل عام تزامناً مع الطلب المرتفع على الطاقة الكهربائية، وارتفع كذلك على أساس شهري بواقع 10.0%.

### الشكل (41): الأداء الربعي للرقم القياسي للإنتاج الصناعي



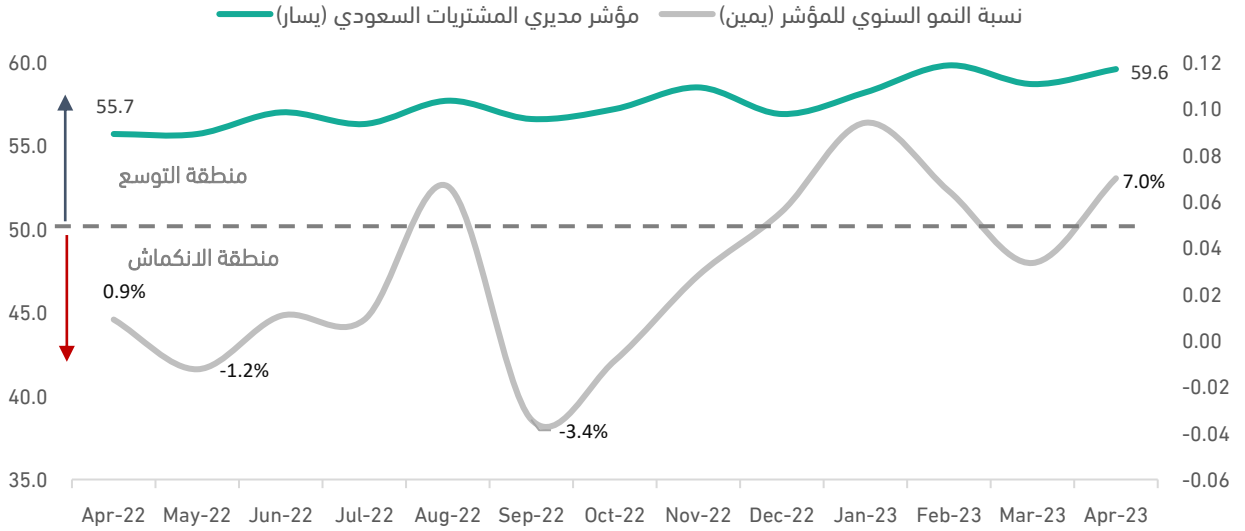
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

فيما شهد متوسط الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في الربع الأول لعام 2023م ارتفاعاً بـ 134.6 نقطة بمعدل ارتفاع سنوي بلغ 5.6%، ويعزى هذا الارتفاع نتيجة لمساهمة نشاط التعدين واستغلال المحاجر، حيث يشكل وزن النشاط 74.5% من إجمالي المؤشر العام، ويعتبر أقل تسارعاً منذ بلغ ذروته في الربع الثاني 2022م نظراً لتباطؤ نمو التجارة الدولية والنشاط الإيجابي للسوق المحلية.

## مؤشر مديري المشتريات PMI

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات في شهر أبريل من عام 2023م بمعدل 7% على أساس سنوي

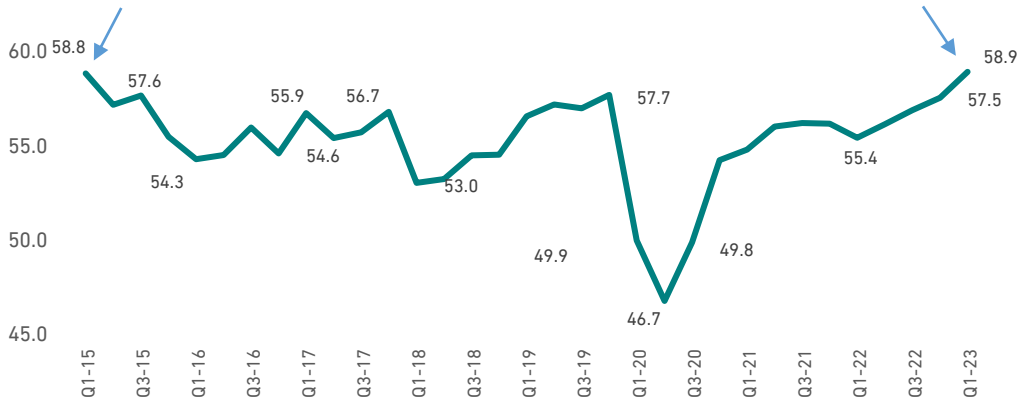
الشكل (42): مؤشر مديري المشتريات (نقطة)



المصدر: S&P Global

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في القطاع الخاص غير النفطي من 58.7 نقطة في شهر مارس إلى 59.6 نقطة في شهر أبريل، بتراجع طفيف عن مستوى شهر فبراير الذي كان الأعلى في ثماني سنوات بـ 59.8 نقطة، وعلى أساس سنوي ارتفع المؤشر في أبريل بنسبة 7%، وتحسنت ظروف الأعمال منذ شهر سبتمبر 2020م وحتى أبريل 2023م، حيث شهدت شركات القطاع الخاص غير النفطي تحسناً مستمراً في الأداء خلال شهر أبريل، فيما كان مستوى أدائه في الربع الأول 2023م الأفضل والاسرع نمواً منذ الربع الأول من عام 2015م، ويعزى هذا الارتفاع إلى التسارع الكبير في الطلبات والإنتاج في ظل استمرار تحسن الظروف الاقتصادية المحلية. يذكر أن شهر فبراير شهد زيادة قياسية في وتيرة توسع أعمال القطاع الخاص بكافة بنوده.

## الشكل (43): تطور المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات

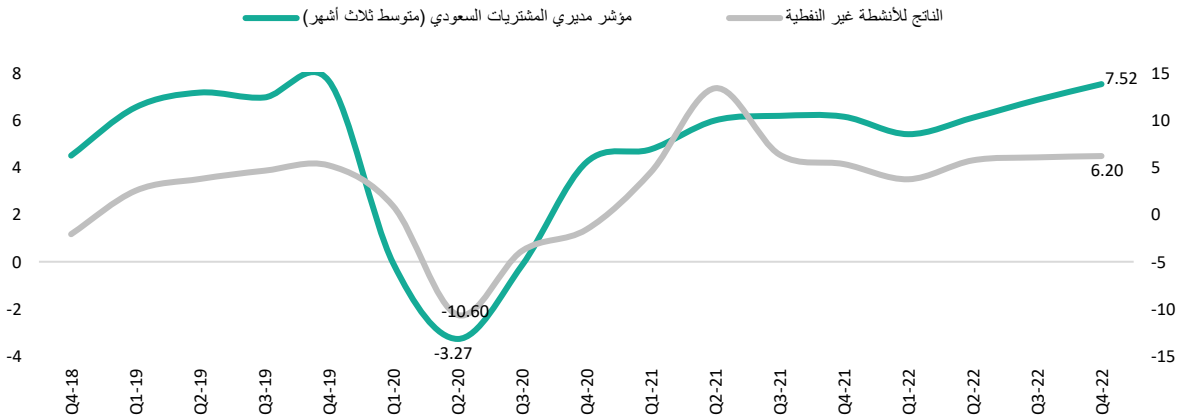


المصدر: S&P Global

أما على مستوى متوسط الأداء الربعي لمؤشر مديري المشتريات فقد كان أداء المؤشر في الربع الأول من هذا العام الأكثر توسعاً منذ الربع الأول من عام 2015م، ويعزى ذلك إلى التسارع الكبير في الطلبات والإنتاج في ظل استمرار تحسن الظروف الاقتصادية المحلية.

## الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية ومؤشر مديري المشتريات

### الشكل (44): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات

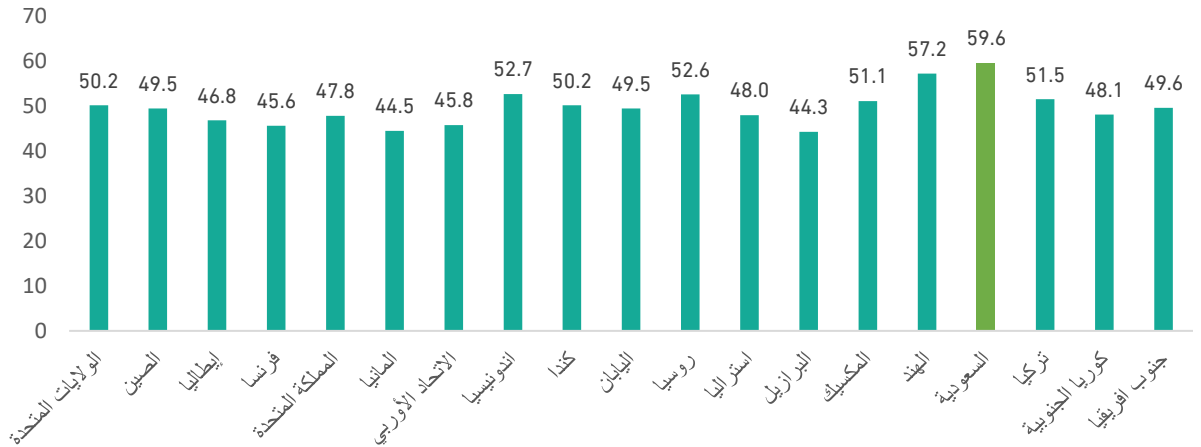


المصدر: S&P Global

وأدى تحسن الطلب والثقة إلى تعزيز الزيادة في التوظيف على الرغم من التراجع الطفيف في الشهر الأخير من الربع الأول عن شهر فبراير، ويعود هذا الأداء الإيجابي في معدل التوظيف إلى الجهود المبذولة ملء الوظائف من أجل تلبية الطلب، وأدت زيادة أعداد العاملين لإنهاء الطلبات في الوقت المحدد وتقليص الأعمال المتراكمة في مارس 2023م إلى الوصول لأدنى معدل لها منذ 10 أشهر.

# المملكة الأعلى أداءً في مؤشر مديري المشتريات لمجموعة العشرين في شهر أبريل 2023م

الشكل (45): مؤشر مديري المشتريات لدول مجموعة العشرين في أبريل 2023م  
(نقطة)



المصدر: S&P Global

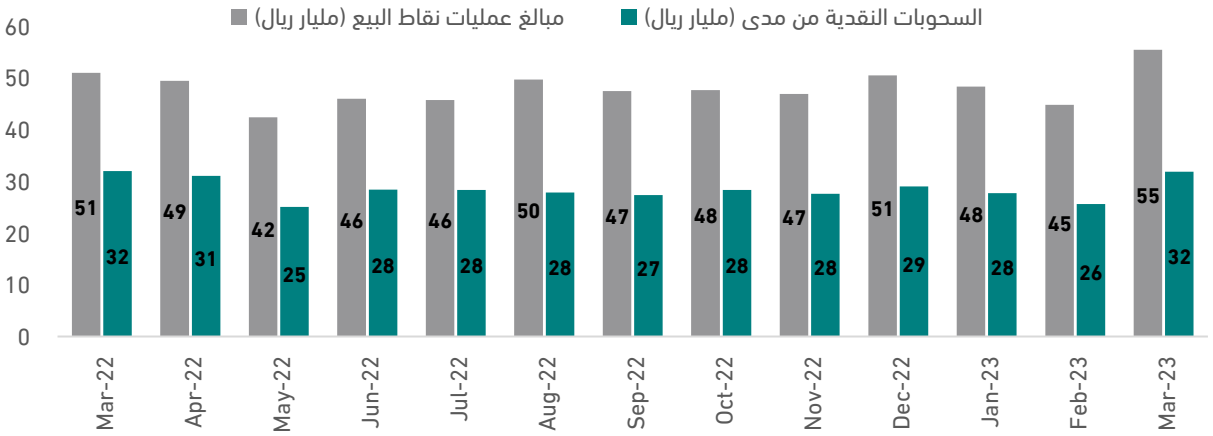
تصدرت المملكة العربية السعودية دول مجموعة العشرين كأعلى أداءً لمؤشر مديري المشتريات في شهر أبريل 2023م، جاء هذا الأداء على الرغم من التطورات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد في العالم، إلا أن أداء القطاع الخاص غير النفطي الذي تواكب مع الطلب المحلي القوي ساهم في الأداء الجيد للمؤشر، من الملاحظ أن أغلب دول مجموعة العشرين كان أداؤها خلال الشهر بقرب المنطقة المحايدة 50 نقطة مما يشير لأداء مميز للدول القليلة التي حافظت على وجودها في درجة عالية في منطقة التوسع رغم وجود الاضطراب الذي أثر على أغلبية الدول وبقيتها أعلى أو أقل قليلاً عند نقطة الـ 50.

## نقاط البيع والسحوبات النقدية من أجهزة الصراف الآلي ATM & POS

ارتفاع إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 8.66%، وانخفاض السحب النقدي من الصراف الآلي بنسبة 0.38% في نهاية شهر مارس من عام 2023م على أساس سنوي.

الشكل (46): نقاط البيع والسحوبات النقدية

(مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023

تساعد قيمة عمليات نقاط البيع والسحوبات النقدية على توقع الاتجاه المحتمل للاقتصاد من جانب الاستهلاك، وتتيح متابعتها إلى إلقاء نظرة داخلية على التطورات في القوة الشرائية للقطاع الخاص، ونشاط قطاع التجزئة، ورصد الطلب على النقود وكذلك اتجاهات الإنفاق في الاقتصاد المحلي.

وارتفعت عمليات نقاط البيع والتي تتم من خلال بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان بنسبة 8.66% في مارس من عام 2023م على أساس سنوي، إذ بلغت قيمتها ما يقارب 55.4 مليار ريال مقارنة بحوالي 51 مليار ريال في مارس من عام 2022م، الجدير بالذكر أن الربع الأول من عام 2023م قد شهد نمواً في قيمة عمليات نقاط البيع عبر بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان بنسبة 2.4% على أساس ربعي وبنسبة 11% على أساس سنوي، ليصل إلى ما يقارب 148 مليار ريال في الربع الأول من عام 2023م، ويعزى الارتفاع في عمليات نقاط البيع إلى التوجه المتزايد نحو المعاملات الإلكترونية بدلاً من التعامل مع النقود الورقية الذي أدى إلى انخفاض أعداد أجهزة الصرف الآلي عبر السنوات وانخفضت قيمة السحوبات النقدية عن طريق أجهزة الصرف الآلي بنسبة 14% منذ عام 2015م، وكذلك أدت جهود وزارة التجارة بإلزام المحلات التجارية بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لغرض القضاء على التستر التجاري دوراً في ذلك، والتغير الكبير في السلوك لدى الأفراد بعد جائحة كوفيد-19 بتقليل التعامل الورقي للنقود، ولجهود البنك المركزي السعودي تأثير على التعامل بنقاط البيع وتحفيز التعامل بها من قبل المستهلكين على نطاق واسع.

وبالنسبة للسحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي، فقد سجلت انخفاضاً طفيفاً بنحو 0.38% في مارس من عام 2023م إذ بلغت حوالي 31.9 مليار ريال مقابل حوالي 32 مليار ريال في مارس من عام 2022م.

# مؤشر السوق الرئيسية "تاسي"

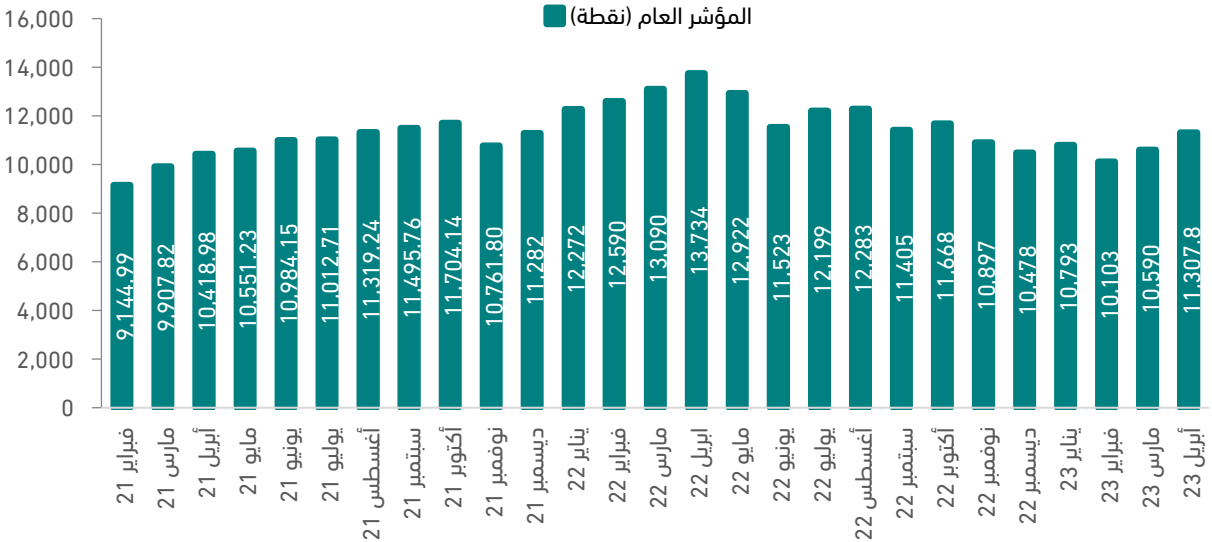
سجل مؤشر "تاسي" 10,590.1 نقطة في نهاية الربع الأول من عام 2023م

أنهى مؤشر السوق السعودي تعاملات الربع الأول من العام 2023م على ارتفاع بنسبة 1.1%، ما يعادل 112 نقطة، مغلقاً عند 10,590 نقطة، مقارنة بإغلاقه عند 10,478 نقطة بنهاية عام 2022م. وسجل مؤشر السوق السعودي ارتفاعاً في 34 جلسة خلال الربع الأول من أصل 64 جلسة، مقابل الانخفاض في 30 جلسة، ويعود السبب في ذلك لاستمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي خلال هذا الربع وسط الأزمات التي يعانيها النظام المصرفي العالمي تزامناً مع تعثر بنك سيليكون فالي وأزمة كريدي سويس. كما شهد هذا الربع في شهر يناير 2023م، بدء تطبيق نظام الشركات الجديد المتضمن السماح بتجزئة أسهم الشركات. كما تم الإعلان عن الحزمة الأولى من المشاريع المدعومة لبرنامج شريك لثماني شركات بقيمة 192.4 مليار ريال، وتجزئة الأسهم هو إجراء يتم اتخاذه لعدة أهداف، أهمها، تقليل سعر السهم، وزيادة عدد الأسهم المتاحة للتداول، بهدف إتاحة الفرصة للكثير من المستثمرين.

وأهمية التجزئة تزداد عندما تتضاعف أسعار الأسهم بمرور الوقت، وتصل إلى أسعار عالية لا تكون في متناول الجميع.

الشكل (47): مؤشر السوق الرئيسية "تاسي"

(نقطة)



المصدر: تداول 2023م

شهد مؤشر "تاسي" ارتفاعاً على أساس شهري بلغت نسبته 6.78%، في حين أنه سجل انخفاضاً في شهر أبريل من عام 2023م بلغت نسبته 17.7% على أساس سنوي، يعزى ذلك لارتفاع أسعار الفائدة، حيث إذا ارتفعت أسعار الفائدة سيبحث المستثمرون عن عائد أعلى على مدخراتهم من الأصول محدودة المخاطر، أما بالنسبة للكمية المتداولة فقد بلغت 10.004 مليار سهم في الربع الأول من عام 2023م، مقارنة بـ 9.58 مليار سهم في الربع السابق وذلك بارتفاع نسبته 4.4%.

# إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

